



The position of Abu Hayyan Al-Andalusi on the opinions of Sibawayh in the interpretation of the Oceanic Sea

Dr. Ahmed Khudair Abbas Ali

University of Thi-Qar / Collage of Arts/ Arabic Language



ahmedkhudair@utq.edu.iq



<https://orcid.org/0000-0002-7161-8268>



<https://doi.org/10.32792/tqartj.v3i41.426>

Received 6/4/2023, Accepted 5/5/2023 , Published 29/6/2023.

Abstract:

Known for Abu Hayyan passion and love for Sibawayh and his faith in his opinions, he was not satisfied with his mistake or appeal to him, we find him despite his love for Ibn Taymiyyah has turned in his position against him as soon as Ibn Taymiyyah dared to Sibawayh and accused him of error, all this was a motive to reveal the path taken by Abu Hayyan in his fight scientific issues in the interpretation of the ocean sea given the views of Sibawayh, and then studied the research his position on it and between his pride of his opinion and distinguish it from other opinions of scientists, and revealed On the extent to which he relied on it and sufficiency in directing issues, and his use in response to others, as he explained that he was following what is quoted from Sibawayh, followed by correction and clarification, so as not to leave it on his neighbor, and also indicated that he was a fierce defender of him and victorious for him, and does not leave martyrdom and domestication with his opinion and his choice of him.

Despite that, the search revealed a different trend from the above, as Sibawayh violated in many places, but may even be reminded of it sometimes or ignore his mention in front of others, and perhaps all this is expressed as (subordination to the right and subordination to the evidence).

Keywords : Grammar, Quranic interpretation , Abu Hayyan , Sibawayh, Al-Bahr al-Muhit, Sibawayh's mistakes





موقف أبي حيان الأندلسي من آراء سيبويه في تفسير البحر المحيط

الدكتور أحمد خضير عباس علي

جامعة ذي قار – كلية الآداب / قسم اللغة العربية



ahmedkhudair@utq.edu.iq



<https://orcid.org/0000-0002-7161-8268>



<https://doi.org/10.32792/tqartj.v3i41.417>

المخلص

عُرف عن أبي حيان شغفه وحبّه لسبويه وإيمانه بأرائه، فكان لا يرتضي تخطئته أو الطعن به، فنجد على الرغم من حبه لابن تيمية قد انقلب في موقفه ضدهً حالما تجاسر ابن تيمية على سبويه واتهمه بالخطأ، فكان كل هذا دافعاً للكشف عن المسلك الذي سلكه أبو حيان في خوضه المسائل العلمية في تفسير البحر المحيط بالنظر على آراء سبويه، ومن ثمّ درس البحث موقفه منه وبين استعظامه لرأيه وتمييزه عن غيره من آراء العلماء، وكشف عن مدى ارتكازه عليه والاكتفاء به في توجيه المسائل، واستعانته به في الردّ على غيره، كما أوضح أنّه كان يتابع ما يُنقل عن سبويه فيتبعه بالتصحيح والتوضيح فلا يتركه على غاربه، ويبين أيضاً أنه كان مدافعاً شرساً عنه ومنتصراً له، ولا يترك الاستشهاد والاستئناس برأيه واختياره له.

وعلى الرغم من ذلك كشف البحث عن اتجاه مغاير لما سبق، إذ خالف سبويه في مواضع عديدة، بل قد يستدرك عليه أحياناً أو يتجاهل ذكره أمام غيره، ولعلّ كل هذا مما عبّر عنه بأنه (تبعية للحق وتبعية للدليل).

كلمات مفتاحية: النحو، تفسير القرآن، أبو حيان، سبويه، البحر المحيط، تخطئة سبويه.

المقدمة:

إنّ لسبويه مكانته المعروفة بين علماء العربية، ولكتابه قيمته المميّزة مُذ ظهر، حتى إنّه وُصف بقرآن النحو، وصار قارئه راكباً للبحر ومتجاوزاً صعاب النحو، ومن ثمّ حمل العلماء ممن جاء بعده حالةً من التبجيل له، ولقّتهم هالةً كبيرة من الإجلال والتعظيم لمكانته، وهو مستحق لذلك. ومن بين أولئك أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، إذ عُرف عنه شغفه بسبويه (ت ١٨٠هـ) وكتابه، حتى أنّه لا يطيق من يرمي سبويه بالخطأ، ولا يصبر على فهم خاطئ لمذهبه، حتى إنّه انقلب ضدّ ابن تيمية بعد أن كان يجلّه لأنّه سمعه يتجاسر على سبويه، كل ذلك -ولا سيما بعد أن عرض لي في تفسيره البحر المحيط مخالفة منه لرأي سبويه- كان دافعاً مهماً لدراسة موقف أبي حيان من آراء سبويه في هذا التفسير، لاستبيان موقفه منه عموماً، ومعرفة ما إذا كان يصطف معه سبويه في آرائه أم يميل مع ما يرى من دليل، وهل كان يعدّه كغيره من العلماء أم كان له تمييز من غيره.

ومن ثم كان لزاماً علينا أن نستقصي ما ورد من ذكر لسبويه في تفسير البحر المحيط الذي قارب خمسمائة موضع، ونتبعها بالدراسة بمنهج وصفي تحليلي، فجااء البحث بعد التمهيد الذي تضمن وقفة تاريخية موجزة عن أبي حيان وكتاب سبويه على محاور عدة، تناولت (استعظامه لرأي سبويه





وتمييزه)، و(ارتكازه على رأيه او الاكتفاء به في توجيه المسائل)، وتضمن هذا ردّه على العلماء استنادا الى رأي سيبويه، و(متابعته للمنقول من رأيه)، و(دفاعه عن رأيه وانتصاره له)، و(استشهاده واستئناسه برأي سيبويه واختياره له)، وأخيرا (مخالفته لرأي سيبويه وتخطئته والاستدراك عليه)، لنخرج من ذلك كله بالنتائج التي توصل اليها البحث.

وجدير أن نذكر أن الصعوبة التي تواجه مثل هذا البحث تكمن في استقصاء المسائل في تفسير ضخم مثل تفسير البحر المحيط، واستخراج ما يقابلها في كتاب سيبويه، ثم أننا لم نجد دراسة لموقف ابي حيان من آراء سيبويه عموماً او في تفسير البحر المحيط خصوصاً درسته بهذا التفصيل والتبويب وبهذا التحقيق.

تمهيد

بدأ درس النحوي في الاندلس متأخرا عن المشرق، وفي بدايته كان كوفيا ، فأول نحوي عرفته الاندلس هو جودي بن عثمان المَؤروري المتوفى سنة (١٩٨هـ)، وكان قد رحل الى المشرق ليستقي النحو من منبعه فالتقى بشيخي المدرسة النحوية الكوفية؛ الكسائي (ت ١٨٩هـ) وتلميذه الفراء (ت ٢٠٧هـ)، وحمل معه كتاب الكسائي الى الاندلس فكان اول من ادخله اليها، ونقل النحو الكوفي الى تلاميذه فصارت كتب الشيخين (الكسائي والفراء) موضع اهتمام النحاة في هذه المرحلة فدرسوها وشرحوها، وظل اهتمامهم بالنحو الكوفي مستمرا الى أواخر القرن الثالث الهجري^(١).

وبعد ذلك تبدأ مرحلة جديدة في الدرس النحوي الاندلسي، اذ رحل محمد بن موسى بن هاشم القرطبي المعروف بـ(الأقشنتين)^(٢) والمتوفى سنة (٣٠٧هـ) الى المشرق ليعود ومعه كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) بعد أن التقى بأبي جعفر الدينوري (ت ٢٧٦هـ) في مصر فأخذ عنه الكتاب رواية ونسخه من نسخته ليقرأه على طلابه بقرطبة، ليأتي بعده مجموعة من النحاة انصب اهتمامهم بكتاب سيبويه فدرسوه ونظروا فيه، وكان من بينهم من لا يني عن مطالعته في حال فراغه وشغله وصحته وسقمه^(٣).

وظل الاهتمام بكتاب سيبويه سائداً، وزادت العناية به أكثر بعد أن رحل الى المشرق محمد بن يحيى الازدي الرباعي المتوفى سنة (٣٥٨هـ) الذي كان حاذقا بعلم العربية دقيق النظر فيها ولقي أبا جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) أكبر نحاة مصر في زمانه ومن المهتمين بكتاب سيبويه، فحمل عنه الكتاب رواية، وعاد الى قرطبة يؤدب بنحو البصرة المتمثل بكتاب سيبويه ويعقد المجالس والمناظرات^(٤)، وخلفه خلق كثير ممن اعتنى بالكتاب وثبت اركانه بين الدارسين الاندلسيين، ومن أبرزهم أبو علي القالي (ت ٣٥٦هـ) الذي دخل الاندلس سنة ٣٣٠هـ ومعه كتاب سيبويه الذي قرأه على ابن درستويه، فأكمل عمل الرباعي ونصر مذهب سيبويه على من خالفه ، وأظهر فضل مذهب البصريين على الكوفيين^(٥)، ثم جاء بعدهما جيل من تلاميذهما انشغلوا بكتاب سيبويه والنحو البصري ولم تكن كتب الكوفيين مهمة اذ ظلت ضمن دائرة اهتمام الدارسين^(٦)، الى أن جاء ابن سيده الضرير (ت ٤٥٨هـ) الذي عدّ «بما خلطه في مؤلفاته من علم البصريين والكوفيين بداية اتجاه الاندلسيين إلى النحو البغدادي إلى جانب النحويين البصري والكوفي، وسار النحاة الذين جاؤوا بعدهم على العناية بالمذاهب الثلاثة وأصبح النحو خليطاً منها، وأن كان البغدادي في الاصل أيضاً خليطاً من النحويين البصري والكوفي مع آراء جديدة، ومع ان النحاة اخذوا يعنون بهذه المذاهب الثلاثة ويمزجون بينها فان عناية النحويين الاندلسيين ظلت لا تتخطى كتاب سيبويه، وظل الاندلسيون يتوافرون على الكتاب حتى اشتهر أمره في البيئة الاندلسية واشتهر في العالم العربي أنه لا توجد بيئة عربية أخرى بلغت في العناية بالكتاب وتحرير نصّه وكشف غوامضه ما بلغته بيئة الاندلس»^(٧)، فكتاب الكسائي على الرغم من كونه اسبق وصولاً الى بلاد الاندلس الا أنه لم ينل من العناية والاهتمام ما ناله كتاب سيبويه، حتى ان شراحه قليلون قد لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، أما كتاب سيبويه فكانت له عندهم الدرجة الرفيعة والمنزلة السامية التي جعلتهم يقبلون عليه رواية



وانتساخا، ودراسة وإقراء، وشرحا وتعليقا وبيانا لما أشكل فيه من المسائل^(٨).

أبو حيان الأندلسي وكتاب سيبويه

استمر الأندلسيون في العناية والاهتمام به الى ما بعد القرن السابع، وصولا الى أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) الذي درس على استاذه أبي جعفر بن الزبير الثقفي الغرناطي (ت ٧٠٨هـ) النحو والصرف في كتاب سيبويه وغيره، كما صرح هو بذلك في تفسيره^(٩)، ثم برز في هذا العلم حتى قيل فيه إنه سلطان علم النحو أو أمير المؤمنين في النحو والتمصّر فيه، وإنه الإمام الكبير في العربية والتفسير، والمتبحّر فيهما الذي فاق الأقران، وتفرد بذلك في جميع أقطار الدنيا، ولم يكن في عصره من يماثله، وهو الإمام المطلق في النحو والتصريف^(١٠).

وأبو حيان الذي كان نحويا ومفسرا ونال كلّ هذا التبجيل والتعظيم والوصف العالي، نجد لكتاب سيبويه عنده أهمية كبيرة، ومنزلة شريفة، ومكانة عظيمة، فقد وصفه في تفسيره بأنه أحسن موضوع في علم النحو وأجله^(١١)، ويراها مفتاحا لفهم القرآن الكريم، وبابا لا بدّ أن يلجّه من رامّ علم التفسير، وطلب التحقيق فيه والتحرير، قال: «فالكاتب هو المرقاة الى فهم الكتاب اذ هو المطلع على علم الاعراب، والمبدي من معالمه ما درس، والمنطق من لسانه ما خرس، والمحبي من رفاته ما رسم، والرادّ من نظائره ما طمس، فجدير لمن تاقّت نفسه الى علم التفسير، وترقّت الى التحقيق فيه والتحرير، أن يعتكف على كتاب سيبويه فهو في هذا الفن المعول عليه والمستند في حل المشكلات اليه»^(١٢)، حتى أنه يرى أن بعض الوجوه غريبة النقل لا يعرفها إلا من له اطلاع على كتاب سيبويه وتنقيب عن لطائفه^(١٣).

وتجلبه لكتاب سيبويه جعله ينقلب في موقفه مع ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) اذ كان يعظّمه ويجلّه، فقد اقبل ابن تيمية الى القاهرة سنة (٧٠٠هـ) وجاء اليه أبو حيان -وهو نحوي عصره- والمجلس عنده غاصّ بالناس فقال قصيدة يمدحه فيها ارتجالاً مطلعها:

لما أتينا تقّي الدين لآخ لنا داعٍ إلى الله فردّ ما له وزر

ثم دار بينهما كلام ذكر فيه سيبويه لكن ابن تيمية أغلظ القول فيه، فنافره أبو حيان وقطعه بسببه، حتى إنه صار ذامّا له لأنّ ذلك ذنب لا يُغفر، ونُقل عنه أنّه محا أبيات مدحه لابن تيمية من ديوانه وأنّه لا يذكره بخير، ولما سئل عن سبب ذلك قال: ناظرته في شيء من العربية فذكرت له كلام سيبويه، فقال: يفشر سيبويه، قال أبو حيان: وهذا لا يستحق الخطاب. ويقال إنّ ابن تيمية قال له: ما كان سيبويه نبيّ النحو ولا كان معصوما، بل أخطأ في الكتاب في ثمانين موضعا ما تفهما أنت^(١٤).

ومثل هذا الانتقال الحادّ والتحول المضاد في موقف أبي حيان من أجل سيبويه يكشف عن عظم مكانة سيبويه وكتابه عنده، ومدى تقديسه له، واذا عرف عن أبي حيان أنه «بصري النزعة في النحو يذهب مذهب سيبويه ويغترف من معينه الذي لا ينضب، وينهج نهج البصريين، ويفتني أثرهم، ويكبرهم ويرى آراءهم واصولهم هي الراجحة في كثير من الأحيان»^(١٥)، فإننا نتساءل هنا عن موقفه من رأي سيبويه في تفسيره البحر المحيط تحديدا، هل كان يكتفي بالأخذ برأيه أو أنّه يجلّ رأيه ويعظّمه أو يتتبعه وينتصر له ويستدل به؟ وهل كان يستشهد به ويختاره أو يعرضه من غير ترجيح له؟ بل هل كان يسير على خلاف ذلك؟ فهل يخالف رأي سيبويه أو كان يجيز رأي غيره؟ الى غير ذلك من التساؤلات التي سيبينها هذا البحث في صفحاته اللاحقة.

استعظامه لرأي سيبويه وتمييزه





وجريا على ما سبق نجد أبا حيان ينظر إلى رأي سيبويه نظرة المبجل المستعظم له في أكثر من موضع في تفسير البحر المحيط، فنجده مثلا لا يرتضي النظر في رأي صرّح به سيبويه، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، نلاحظ أنّ ابن عطية (ت ٥٤٢ هـ) يقول: إنّ «ال(إقام) مصدر، وفي هذا نظر»^(١٦)، لكنّ أبا حيان لا يرتضي أنّ يُنظر في هذا لأن سيبويه صرّح به^(١٧)، على الرغم من أنّ القياس في مصدر (أفعل) إذا اعتلت عينه أنّ يكون بالتاء (إقامة) وهو الأكثر فيه، لكن ما نصّ عليه سيبويه لا يكون فيه نظر، قال معقبا على قول ابن عطية: «وأيّ نظر في هذا وقد نصّ سيبويه على أنّه مصدر بمعنى الإقامة وإن كان الأكثر (الإقامة) بالتاء، وهو المقيس في مصدر (أفعل) إذا اعتلت عينه»^(١٨)، فأبو حيان أغلق باب النظر هنا لأن القول ما قالت حذام.

وفي موضع آخر يختزل أبو حيان النحو في كتاب سيبويه، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣]، عُطف الركوع بالواو على السجود، والمعلوم أنّ الركوع أسبق وقوعاً من الركوع في الصلاة الواحدة، ولهذا رأى ابن عطية أنّ في هذا إشكالا، قال: «وهذه الآية أكثر إشكالا من قولنا: (قام زيد وعمرو)، لأنّ قيام زيد وعمرو ليس له رتبة معلومة، وهذه الآية قد عُلم أنّ السجود بعد الركوع، فكيف جاءت الواو بعكس ذلك»^(١٩)، ولم يترك أبو حيان هذا الكلام من دون تعقيب بل اتهم صاحب هذا الرأي بأنّه غير مُعنع في كتاب سيبويه، قال: «وهذا كلام من لم يُمعن النظر في كتاب سيبويه، فإنّ سيبويه ذكر أنّ الواو يكون معها في العطف المعية، وتقديم السابق وتقديم اللاحق يحتمل ذلك احتمالات سواء»^(٢٠)، والحال أنّ الترتيب بين معطوفي الواو قد ورد في كتب النحاة القدماء كالمبرد (ت ٢٨٥ هـ) وابن السراج (ت ٣١٦ هـ) وابن جني (ت ٣٩٢ هـ)^(٢١)، ولعلّ أبا حيان لو أشار إلى أنّ المسألة المذكورة في كتب النحاة كان أدقّ لكنّه أغفل ذلك كله واكتفى بذكر كتاب سيبويه وهذا إنما يدلّ على نظرته المتميزة إلى الكتاب فيراه بها هو النحو كله، واختزلت فيه اقوال النحاة اللاحقين لسيبويه.

ثم إنّه عُرف عن أبي حيان اهتمامه بالقراءات القرآنية، بل عدّد علم القراءات من العلوم التي يحتاج المفسّر إلى معرفتها^(٢٢)، وهو في تفسيره البحر المحيط يستشهد بها ويذكر آراء المفسرين في القراءة والقراء ولا يرتضي أنّ يُخطأ قارئ أو تُنكر قراءة من قبل المفسرين أو اللغويين^(٢٣)، ودفاعه المستمر عن القراءات والقراء بوصفهم أهل الأداء ونقله القرآن قد يصل إلى التماذي في الرد وهو ما نجده في ردّه على الزمخشري لأنه أنكر إحدى القراءات ووصفها بأنّها لحن وخروج عن كلام العرب، فقال: «ولكنّ عادة هذا الرجل إساءة الأدب على أهل الأداء ونقله القرآن»^(٢٤)، لكن أمره مع سيبويه يختلف إذ لا نجد أبا حيان يعترض على وصف سيبويه قراءة النصب في (أطهر) باللحن في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾ [هود: ٧٨]، فلم يردّ على سيبويه ولم ينكر عليه قوله هذا، واكتفى بذكر من رُويت عنه القراءة وبتخريجها على أنّ نصب (أطهر) على الحال^(٢٥)، فمكانة سيبويه عند أبي حيان ربما هي التي منعت من أن يقول فيه ما قاله في الزمخشري أو منعت على الأقل من الردّ على وصفه القراءة باللحن.

وفضلا عما تقدم نلاحظ أبا حيان مع اعتداده بقدماء النحاة وإجلاله لهم يميّز رأي سيبويه ويبرزه على آرائهم فهو المثال الحاضر وسيبويه هو الامام الشاخص من بينهم مهما علا شأنهم، فاذا ما أورد ذكرا عاما لهم برّز سيبويه عليهم وخصّه بالذكر، وإن أورد آراء مختلفة صرّح برأي سيبويه دون سواه، من ذلك ما ذكر من الأوجه الاعرابية لكلمة (خيرا) في تفسير قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ واسمعوا وأطيعوا وأنفقوا خيرا لأنفسكم﴾ [التغابن: ١٦]، فقال أبو حيان: «خيرا: منصوب بفعل محذوف، تقديره:



وأثوا خيرًا، أو على إضمار (يكن) فيكون خيرًا، أو على أنه نعت لمصدر محذوف، أي إنفاقًا خيرًا، أو على أنه حال، أو على أنه مفعول بـ «أنفقوا خيرًا»، أي مالا، أقوالًا، الأول عن سيبويه^(٢٦)، فخصّ الرأي الأول بنسبته إلى صاحبه (سيبويه) وأغفل نسبة الآراء الأخرى، فالقول بأنّ (خيرًا) خبرا لـ (كان) مضمرة هو قول أبي عبيدة (ت ٢٠٨هـ) والقول بأنّها نعت لمصدر محذوف هو قول الكسائي والفراء^(٢٧).

ويذهب أبو حيان إلى أنّ المرجع في معرفة معاني حروف المعاني هو الأئمة المتقدمون الذين وصفهم بـ (المقانع) لا المتأخرين، وكان ذلك في معرض حديثه عما يفيد حرفا النفي (لن، ولا) فيبعد أن ذكر آراء لبعض العلماء منهم الزمخشري، قال: «وهذه الأقوال - أعني التوكيد والتأيد ونفي ما قرب - أقاويل المتأخرين، وإنما المرجوع في معاني هذه الحروف وتصرفاتها لأئمة العربية المقانع الذين يرجع إلى أقاويلهم، قال سيبويه (رحمه الله): و(لن) نفي لقوله: (سيفعل)، وقال: وتكون (لا) نفيًا لقوله: [تفعل، ولم تفعل]^(٢٨)»، فلم يذكر من أئمة العربية المقانع إلا سيبويه لما يحظى به من مكانه عنده، وهذا ليس غريبًا على سيبويه ولا كثيرًا، فقد كانت له وكتابه تلك المكانة العظيمة عند معاصريه إلى يومنا هذا، ومن ثم دأب أبو حيان على الاكتفاء بذكر رأي سيبويه دون سواه، ففي معرض حديثه عن الشبه بين الاسم الموصول واسم الشرط وتضمن الأول معنى الثاني ذكر أنّ لذلك قيودًا: «أولها: أنّ ذلك لا يختص بـ (الذي)، بل كلّ موصول غير الألف واللام حكمه في ذلك حكم (الذي) بلا خلاف، وفي الألف واللام خلاف، ومذهب سيبويه المنع من دخول الفاء»^(٢٩)، فلم يذكر من المختلفين سوى سيبويه واكتفى بذكر رأيه، مع أن المخالفين لرأيه هم من العلماء "المقانع" كالفراء والمبرد والزجاج (ت ٣١١هـ)، فضلًا عن أنّ رأي سيبويه عليه جمهور البصريين^(٣٠)، ولم يشر أبو حيان إلى ذلك في هذا الموضوع لأنه ليس موضع تفصيله، ولم تكن به حاجة إلى ذكره هنا، لا سيما أنّه ذكر المسألة في موضع متأخر من التفسير مفصّلًا وذكر مخالفه وبين سبب خلافهم^(٣١)، لذا نجد ذكر مذهب سيبويه هنا مع عدم التفصيل دليلًا على علو شأنه في نفس أبي حيان وتمييزه عنده عن سواه، حتى أنّه لا يكاد يتجاوز ذكره.

ولهذا السبب أيضًا قد يرى أبو حيان ضعفًا في الرأي الذي لا يقول به سيبويه، ففي تفسير قوله تعالى: «وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنّما نحن مستهزؤون» [البقرة: ١٤]، أورد رأي النضر بن شميل (ت ٢٠٣هـ) - وهو المعاصر لسيبويه والملازم للخليل طويلاً وقد أخذ عنه - في أنّ (ال) هنا بمعنى (مع) وقول غيره بأنّها بمعنى الباء، ومبنى هذا على أنّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، وعدّ أبو حيان هذا الرأي ضعيفًا لأنّ «نيابة الحرف عن الحرف لا يقول بها سيبويه والخليل»^(٣٢)، ولم يبيّن سبب الضعف ولا قوة مخالفه، إذ اكتفى بالإشارة إلى أنّ تقرير هذه المسألة في النحو^(٣٤).

فعمامة سيبويه في نفس أبي حيان، وجلالة شأنه عنده، وإكباره له ولعلمه، كان لها أثر جليّ في إبراز رأي سيبويه وتمييزه من غيره عند عرضه للمسائل في تفسيره.

الارتكاز على رأي سيبويه أو الاكتفاء برأيه في توجيه المسائل

ذكرنا أنّ لسيبويه منزلة عليا عند أبي حيان في تفسيره، وشأنه - كما ظهر لنا فيما تقدم - مميّز من غيره، ومن ثم نجد رأي سيبويه في مواضع عديدة من التفسير هو القرار الذي يستقر عنده رأي أبي حيان، والجهة التي يركن إليها إذا ما اختلفت الآراء في مسألة ما أو تعددت الأوجه، وقد يكتفي برأيه في توجيه المسألة، من ذلك ما وقع في تفسير قوله تعالى: «وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغداً حيث شئتما» [البقرة: ٣٥]، إذ نقل أبو حيان في انتصاب (رغداً) قولين: الأول أنّه نعت لمصدر محذوف، والتقدير (أكلًا رغداً)، والثاني: أنّه مصدر في موضع الحال ونسبه إلى ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ)، لكن أبا حيان رأى أنّ في هذين الرأيين نظرًا، أما الأول فلأنّ «مذهب سيبويه يخالفه، لأنّه لا يرى ذلك، وما جاء



من هذا النوع جعله منصوبًا على الحال من الضمير العائد على المصدر الدالّ عليه الفعل، وأما الثاني: فإنّه مقصور على السماع»^(٣٥)، فعدم الحكم بصحة الرأي الأول وكونه خاضعا للنظر مبنيّ على مخالفته رأي سيبويه، واكتفى أبو حيان بذلك ولم يزد عليه شيئا.

ومثل ذلك ما نجده في منعه وقوع المصدر المؤول موقع الحال في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وحيًا أو من وراء حجابٍ أو يرسلَ رسولًا﴾ [الشورى: ٥١]، فالزمخشري عدّ (وحيا) و(أن يرسل) مصدرين واقعين موقع الحال، لأن (أن يرسل) في معنى (إرسال)، و(من وراء حجاب) ظرف واقع موقع الحال أيضا، والتقدير: وما صحّ أن يكلم أحدا إلا موحيا أو مسمعا من وراء حجاب، أو مرسلًا^(٣٦)، لكنّ أبو حيان رأى أنّ وقوع المصدر الصريح موقع الحال لا ينقاس وإنما قالته العرب، وأنّ وقوع المصدر المؤول موقع الحال ممنوع، وحجته في هذا أنّ سيبويه نصّ على منعه، قال: «أما وقوع المصدر موقع الحال فلا ينقاس وإنما قالته العرب... ومنع سيبويه أن يقع أنّ والفعل المقدر بالمصدر موقع الحال، فلا يجوز نحو: (جاء زيد أن يضحك) في معنى (ضحكا) الواقع موقع (ضاحكا)، فجعله (وحيا) مصدرا في موضع الحال مما لا ينقاس، و(أن يرسل) في معنى (إرسال) الواقع موقع (مرسلا) ممنوع بنص سيبويه»^(٣٧)، فلم يقبل أبو حيان ما ذهب إليه الزمخشري وقال بمنعه بناء على ما رآه سيبويه.

وهو على خلاف هذا يجيز ما أجازه سيبويه، فالجملة الفعلية (يقتتلان) في قوله عزّ وجلّ: ﴿ودخل المدينة على حين غفلةٍ من أهلها فوجدَ فيها رجلين يقتتلان﴾ [القصص: ١٥] صفة لـ(رجلين)، لكنّ ابن عطية رأى أنّها في موضع الحال، أي: مقتتلين^(٣٨)، فجعله حالا من النكرة، والنحاة قد أجازوا ذلك بشرط أن يكون صاحب الحال مختصا بوصف أو إضافة أو عمل أو أن يكون مسبوqa بنفي أو بشبهه أو أن يتقدّمه الحال...^(٣٩)، وليس شيء منها في (رجلين)، لكنّ أبو حيان عقّب على قول ابن عطية بأنّ «الحال من النكرة أجازه سيبويه من غير شرط»^(٤٠)، فحكّم على صحة رأي ابن عطية وجواز ما قاله بناء على قول سيبويه وتجويزه إياه.

ومن الواضح أنّ اعتماد أبي حيان على رأي سيبويه واكتفائه به أمرٌ متحصّل عمّا أوردناه سابقا من استعظامه لرأيه وتمييزه من غيره، فالنظر بعين التبجيل والتعظيم -وسيبويه جدير بذلك- يفضي الى أن يكون الرأي حاكما أو محكوماً به.

ردّه آراء العلماء برأي سيبويه

ويفضي ما سبق أيضا الى أن يكون رأي سيبويه عند أبي حيان حاكما على آراء غيرهما، إذ قد يلجأ أبو حيان الى ذكر مذهب سيبويه ويرتكز عليه ليبين ضعف رأي الآخر أو عدم صحته أو على الأقل ليبين أنّه خالف سيبويه، ومن ذلك مثلا لا يرتضي المذهب القائل بأنّ (كان) الناقصة لا مصدر لها، ويستند في ذلك الى كثرة ورود مصدره في كتاب سيبويه، قال: «ومن زعم أنّ (كان) الناقصة لا مصدر لها فمذهبه مردود، وهو مذهب أبي علي الفارسي، وقد كثر في كتاب سيبويه المجيء بمصدر (كان) الناقصة، والأصح أنّه لا يلفظ به معها، فلا يقال: (كان زيد قائما كونا)»^(٤١).

ويكتفي بذكر أنّ الرأي مخالف لرأي سيبويه ليبين أنه لا يؤيده أو لا يميل اليه، فما قاله أبو علي الفارسي في إيضاحه من أنّه لا يجوز أن يُنصب الفعل بـ(أن) في قولنا: (علمتُ أن يقوم زيد) لأنّ هذا من مواضع (أن)؛ لأنّه مما قد ثبت واستقر، كما لا يحسن: (أرجو أنّك تقوم) و(أطعم أنّك تعطيني)؛ لأنّه مما لم يثبت ولم يستقر، ولكن تقول: (أرجو أن تقوم) و(أطعم أن تعطيني)^(٤٢)، ردّه أبو حيان بوصفه على خلاف ما جاء في كتاب سيبويه، قال: «وظاهر كلام أبي علي الفارسي مخالف لما ذكره سيبويه من أنّ يجوز أن تقول: (ما علمت إلا أن يقوم زيد)، فأعمل (علمت) في (أن)»^(٤٣).



والذي يبدو لي أنّ مذهب الفارسي لا يتعارض مع ما ذهب إليه سيبويه، وحكم أبي حيان عليه كان حكماً على ظاهره كما صرح هو به، ذلك أنّ الفارسي جعل عدم جواز نصب الفعل بـ(أنّ) مرهوناً بإرادة الدلالة على الثبوت والاستقرار، فهو بحسبها، وهذا قريب مما ذهب إليه سيبويه، جاء في الكتاب: «تقول: (ما علمت إلا أنّ تقوم) و(ما أعلم إلا أنّ تأتيه)، إذا لم ترد أنّ تخبر أنّك قد علمت شيئاً كأننا البتة، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة، كما تقول: (أرى من الرأي أنّ تقوم)، فأنت لا تخبر أنّ قياماً قد ثبت كأننا أو يكون فيما تستقبل البتة، فكأنه قال: (لو قمتم)، فلو أراد غير هذا المعنى لقال: (ما علمت إلا أنّ ستقومون)»^(٤٤)، فنصب الفعلين (تقوم، تأتي) في الجملتين الأوليين مرهوناً بإرادة الدلالة على عدم ثبوت القيام والاتيان واستقرارهما، فلو أراد ثبوتهما لما جاز النصب بل يُرفع الفعل فتقول: (علمت أنّ سيقوم) أو (أنّ سيأتي).

ومن ذلك ما نجده في معرض تفسيره لقوله عزّ وجلّ: «ولمن صبرَ وغفرَ إنّ ذلكَ لمن عزمِ الأمور» [الشورى: ٤٣]، إذ نقل رأي أبي الحسن الحوفي (ت ٤٣٠ هـ) القائل بأنّ (من) اسم شرط مرفوع بالابتداء وخبره مضمّر، وجواب الشرط (إنّ) وما تعلقت به على حذف الفاء، على حدّ قول الشاعر:

من يفعل الحسنات الله يشكرها
والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان^(٤٥)

أي: فالله يشكرها، فوصف أبو حيان هذا بأنه «ليس بجيدٍ، لأنّ حذف الفاء مخصوص بالشعر عند سيبويه»^(٤٦)، فلم يكن ما ذهب إليه الحوفي من حذف الفاء في غير الشعر جيداً لأنه جاء خلاف مذهب سيبويه على الرغم من أنّ أبا حيان ذكر في بعض كتبه النحوية أنّ المبرد وابن السراج جوزا ذلك في غير ضرورة الشعر^(٤٧).

ولم يرتضِ أبو حيان ما ذهب إليه الزمخشري من أنّ تقديم معمول الفعل عليه يوجب الاختصاص والذي استند إليه بتقدير الفعل المحذوف في البسطة متأخراً عن الجار والمجرور إذ التقدير عنده (بسم الله أقرأ أو أتلو)^(٤٨)، وعدم قبول أبي حيان بهذا كان متكناً على قول سيبويه فقط، قال: «وليس كما زعم [يعني الزمخشري]، قال سيبويه: وقد تكلم على (ضربت زيدا) ما نصّه: وإذا قدّمت الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذلك -يعني تأخيره- عربياً جيداً وذلك قولك: (زيداً ضربت)، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء مثله في (ضرب زيد عمراً) و(ضرب زيدا عمرو)»^(٤٩)، فكانت حجته لردّ مذهب الزمخشري ما قاله سيبويه.

وكثيراً ما نجده يردّ مذهب الزمخشري لكونه مخالفاً لمذهب سيبويه، من ذلك ما ذهب إليه الزمخشري من أنّ (إمّا) هي (إنّ) الشرطية زيدت عليها (ما) توكيداً، لذلك تدخل على الفعل الذي يتلوها نون التوكيد، فإن أفردت لم يصح دخولها، فلا تقول: (إنّ تكرمّن زيدا يكرمك)، ويجوز (إمّا تكرمّنه)^(٥٠)، قال أبو حيان: «وهذا الذي ذكره مخالف لمذهب سيبويه؛ لأنّ مذهبه أنّه يجوز أن يجمع بين (إمّا) و(نون التوكيد)، وأن يأتي بـ(إنّ) وحدها و(نون التوكيد)، وأن يأتي بـ(إمّا) وحدها دون نون التوكيد، وقال سيبويه في هذه المسألة: وإن شئت لم تفحم النون كما أنك إنّ شئت لم تجئ بـ(ما) يعني مع النون وعدمها»^(٥١)، فالواضح أنّ ما يخالف رأي سيبويه مردود ويكفي لهذا أن يكون مخالفاً له، ومثل هذه المسألة وردت كثيراً في تفسير البحر المحيط^(٥٢).

وبمثل ذلك ردّ مذهب ابن عطية في الضمير (إياه) إذ رأى الأخير أنّ (إيا) اسم مضمّر أجري مجرى المظهرات في أنّه يضاف أبداً^(٥٣)، فلم يقبل أبو حيان هذا لأنه خلاف مذهب سيبويه، قال: «وهذا مخالف لمذهب سيبويه، لأنّ مذهب سيبويه أنّ ما اتصل بـ(إيا) من دليل تكلم أو خطاب أو غيبة وهو حرف لا اسم أضيف إليه (إيا) لأن المضمّر عنده لا يضاف لأنه أعرف المعارف»^(٥٤)، لكنّ أبا حيان لم يكتفِ بهذا إذ وضّح هذه المسألة بأنّ المضمّر لو أضيف للزم أن يكون نكرة حتى يضاف وعندئذ يكون



فضلا عن ذلك نجد أبا حيان يستند الى قول سيبويه ليحكم بعدم صحة رأي كثير من النحويين الذين نقل عنهم ابن عطية في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبِرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥]، إذ رأى هؤلاء أن (أم) لا تكون معادلة لهزمة الاستفهام إذا اختلف الفعلان، وإنما تكون كذلك إذا دخلتا على فعل واحد، كقولك: (أزيد قام أم عمرو؟) وقولك: (أقام زيد أم عمرو؟)، وفي الآية ليست معادلة لاختلاف الفعلين، والمعنى: أحدث لك الاستكبار الآن أم كنت قديما ممن لا يليق أن تكلف مثل هذا لعلو مكانك؟ وهو على جهة التوبيخ^(٥٦)، وهذا الرأي عند أبي حيان ليس صحيحا لأن ما أدركه من نص سيبويه مخالف له، قال: «وهذا الذي ذكره عن كثير من النحويين مذهب غير صحيح، قال سيبويه: وتقول: (أضربت زيدا أم قتلته؟) فالبدء هنا بالفعل أحسن؛ لأنك إنما تسأل عن أحدهما لا تدري أيهما كان، ولا تسأل عن موضع أحدهما، كأنك قلت: (أي ذلك كان؟). فعاذل بـ(أم) الألف مع اختلاف الفعلين»^(٥٧).

اذن يظهر جلياً مما سبق أن رأي سيبويه كان مرتكزا أساسيا لرأي أبي حيان وكافيا لإطلاق حكمه على رأي معين أو بيان موقفه من مسألة ما، ذكرا لقول سيبويه وموضحا مذهب تارة، ومشيرًا إليه إشارة من دون تبين تارة أخرى.

متابعته للمنقول من رأي سيبويه

من المعلوم أن أبا حيان كثيرا ما يعرض آراء المفسرين وعلماء العربية في تفسيره ويورد أقوالهم، وقد يأتي في ثنايا ذلك ذكر رأي سيبويه عندهم، فإذا ما لاحظ أبو حيان أن المنقول مخالف لفهمه له، عقب عليه وبينه وعلق بما يضع قول سيبويه في نصابه بحسب رؤيته، وأكثر ما يرد من الوهم والخطأ الذي تابعه أبو حيان في هذا الباب **سجلناه عن ابن عطية**، من ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهْدُ إِلَيْنَا أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِنَا بُرْهَانٌ تَأْكُلُهُ النَّارُ﴾ [آل عمران: ١٨٣]، إذ قرأ عيسى بن عمر (بُورْهَان) بضم الراء^(٥٨)، فقد بين ابن عطية أن هذه الضمة اتباع لضمة القاف وليس لغة؛ لأنه ليس في الكلام (فُعْلَان)، وأن سيبويه حكى (السُّلْطَان) وقال: إن ذلك على الاتباع^(٥٩)، وأورد هذا أبو حيان وعقب عليه موضحا أن سيبويه لم يقل بأن الضم هنا على الاتباع، قال: «ولم يقل سيبويه: إن ذلك على الاتباع، بل قال: ولا نعلم في الكلام (فِعْلَان) ولا (فُعْلَان)، ولا شيئا من هذا النحو لم يذكره، ولكنه جاء (فُعْلَان) وهو قليل، قالوا: (السُّلْطَان) وهو اسم»^(٦٠)، فبين بذلك ما وهم ابن عطية في نقله عن سيبويه مما يتعلق بالاتباع، وإن كان غير واهم فيما حكاه عنه من ذكر (السُّلْطَان) بضم اللام.

ومثل ذلك ما نجده في تفسير الآية الكريمة: ﴿رُؤْيَىٰ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة: ٢١٢]، إذ جاء في تفسير أبي حيان «أنهم لما فهموا من (فوق) أنها تقتضي التفضيل بين من يخبر بها عنه وبين من تضاف هي إليه، كقولك: زيد فوق عمرو في المنزل، حتى كأنه قيل: زيد أعلى من عمرو في المنزلة، احتاجوا الى تأويل عالٍ وأعلى منه، قال ابن عطية: وهذا كله من التحميلات، حفظ لمذهب سيبويه والخليل في أن التفضيل إنما يجيء فيما فيه شركة، والكوفيون يجيزونه حيث لا اشتراك»^(٦١)، فما نقله أبو حيان عن ابن عطية بنصه يبين أن هناك خلافا بين القول بالتشريك في التفضيل وعدمه، والقول الأول نسبة للخليل وسيبويه، لكن أبو حيان لم يترك هذا التصريح على غاربه، إذ تابعه بأن علق عليه بأن هذا الذي حكاه ابن عطية عن سيبويه والخليل لا نعلمه، ولم يكتفِ بهذا بل أوضح أصل الخلاف الحاصل بين البصريين والكوفيين إذ اختلفوا في افعال التفضيل فالبصريون يمنعون (زيد أحسن اخوته) والكوفيون يجيزونه، أما



أنهم اختلفوا في (فوق) فهو امرٌ وصفه بأنه "لا يعلمه"، ليبين بعد ذلك منبع الوهم الذي حصل عند ابن عطية، وهو أنه لما توهم أن (فوق) مرادفة لـ(أعلى) و(أعلى) أفضل تفضيل، نقل الخلاف إليها^(٦٢)، وبعد ذلك كله يطرح أبو حيان رأيه بقوله: «والذي نقوله: إن (فوق) لا تقتضي التشريك في التفضيل، وإنما تدل على مطلق العلو، فإذا أضيفت فلا يلزم أن يكون ما أضيفت إليه فيه علو، وكما أن (تحت) مقابلتها لا تدل على تشريك في السفلية، وإنما هي تدل على مطلقها، ولا نقول: إنها مرادفة لـ(أسفل)، لأن (أسفل) أفضل تفضيل، يدل على ذلك استعمالها بـ(من)، كقوله: (الركب أسفل منكم)، كما أن (أعلى) كذلك، فإذا تقرر هذا كان المعنى، والله أعلم»^(٦٣).

وموقف أبي حيان في هذه المسألة والتي قبلها يدل جلياً على أنه محيط بأراء سيبويه، مدركاً لأقواله، ومتابع لما ينقل عنه، وهو في كثير من الأحيان يشير الى الوهم الذي يقع عند غيره في فهم رأي سيبويه أو الخطأ في نسبته اليه.

من ذلك ما قيل في اللام في (النسلم) من قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، إذ نقل أبو حيان فيها آراء عدة^(٦٤)، منها: أن اللام لام كي ومفعول (أمرنا) الثاني محذوف، والتقدير: وأمرنا بالإخلاص لكي ننقاد ونستسلم لرب العالمين. أو أن التعليل للأمر، فمعنى أمرنا: قيل لنا: اسلموا لأجل أن نسلم، وهذا نقله عن الزمخشري^(٦٥)، ومنها أن اللام بمعنى الباء، كأنه قيل: وأمرنا بأن نسلم، ومجيء اللام بمعنى الباء وصفه أبو حيان بأنه قول غريب.

ونقل في ذلك عن ابن عطية: بأن مذهب سيبويه أن (لنسلم) في موضع المفعول، وأن قولك: (أمرت لأقوم) و(أمرت أن أقوم) يجريان سواء، ومثله قول الشاعر:

أريدُ لأنسى ذكرَها فكأنما تمثّل لي ليلي بكلّ سبيل^(٦٦)

إلى غير ذلك من الأمثلة، فعلى الظاهر تكون اللام زائدة، ويكون (أن نسلم) هو متعلق (أمرنا) على اعتبار أنه مفعول ثانٍ بعد إسقاط حرف الجر.

وهذا الذي ذكره عن سيبويه نفاه أبو حيان ونسبه الى الكسائي والفراء، قال: «وما ذكره ابن عطية عن سيبويه ليس كما ذكر بل ذلك مذهب الكسائي والفراء، زعما أن لام كي تقع في موضع (أن) في (أردت وأمرت)، قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا﴾ [الصف: ٨]، أي: أن يطفئوا، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾ [الأحزاب: ٣٣]...»^(٦٧)، وما نسبه أبو حيان اليهما هو الصحيح^(٦٨)، ولم يكتف بتصحیح نسبة الرأي المنسوب الى سيبويه، بل عاد ليذكر مذهب سيبويه في هذا المسألة وهو أن اللام هنا تتعلق بمحذوف وأن الفعل قبلها يراد به المصدر، والمعنى: الإرادة للبيان والأمر للإسلام فهما مبتدأ^(٦٩).

وأبو حيان لا يترك أن يصحح نصاً منقولاً عن سيبويه، فيورد أن ابن عطية ذكر أن سيبويه أنشد:

من يفعل الحسنات الله يحفظه^(٧٠)

لكن أبا حيان وصفه بأنه تحريف على سيبويه، وأن ما أنشده في كتابه:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان^(٧١)

والذي يبدو أن أبا حيان وقع فيما وقع فيه ابن عطية، لأن الأخير لم يذكر شطر البيت في تفسيره مثلما نقله أبو حيان عنه، إذ أنشده كالاتي:

من يفعل الصالحات الله يحفظها^(٧٢)

ومثل ما سبق من المتابعة لقول سيبويه ورأيه وردت في مواضع أخرى عديدة من التفسير، بين



فيها أبو حيان ما وقع فيه الوهم لكلام سيبويه أو ما نسب خطأً وتوهماً اليه^(٧٣).

من جهة أخرى قد نجد أبا حيان يعزف عن متابعة رأي سيبويه المنقول أو يمسك عن تأكيد صحة نسبته اليه، ويكتفي بما يذكره الآخرون عنه، من ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]، إذ عرض أبو حيان ما جاز في إعراب (الذين ظلموا) من وجوه كان من بينها أن يكون موضعها الرفع على البديل من ضمير (وأسروا) إشعاراً بأنهم الموسومون بالظلم الفاحش فيما أسروا به، ونسب هذا الرأي الى المبرد، وذكر أن ابن عطية عزاه الى سيبويه، أو على أن (الذين) فاعل، والواو في (أسروا) علامة للجمع على لغة (أكلوني البراغيث) وهي لغة أزد شنوءة أو على أن (الذين) مبتدأ خبره (أسروا النجوى) مقدم عليه...^(٧٤).

واكتفى أبو حيان بذلك ولم يعقب، فلم يصرح بخطأ أو صحة نسبة الرأي الى سيبويه، ولم يبين مذهبه في هذا على الرغم من أن سيبويه قد صرح في كتابه أن من العرب من يقول: (ضربوني قومك)، (ضرباني أخواك)، فشبها هذا ببناء التأنيث الساكنة الظاهرة في (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة^(٧٥)، ومبناه هنا مختلف عما في الآية الكريمة، قال: «أما قوله جل ثناؤه: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ فإنما يجيء على البديل، وكأنه قال: انطلقوا، فقيل له: من؟ فقال: بنو فلان»^(٧٦)، فيظهر أن مبناه في الآية على البديل وهو ما عزاه ابن عطية^(٧٧)، وأبو حيان لم يثبت ذلك ولم ينفه على الرغم من صحة ما نسبه ابن عطية، بل إنه نسب القول بـ(الرفع على البديل من ضمير (وأسروا) إشعاراً بأنهم الموسومون بالظلم الفاحش فيما أسروا به) الى المبرد، لكننا لم نجد في المقتضب ولا الكامل، فضلا عن أننا لم نجد هذا النص منسوباً اليه في عدة تفاسير لمفسرين سابقين أو معاصرين لأبي حيان كالزمخشري والرازي (ت ٦٠٦هـ) والهمذاني (ت ٦٤٣هـ) والنسفي (ت ٧١٠هـ) وشرف الدين الطيبي (ت ٧٤٣هـ)^(٧٨).

ويبدو من هذا أن أبا حيان أهمل متابعة رأي سيبويه كما أنه لم يكن دقيقاً في نسبة رأي قال به سيبويه الى المبرد.

ومثله أيضاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِذ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥]، إذ جاء بلفظ (ما) الدالة على غير العاقل دون (من)؛ لأن الحمل إذ ذاك غير متصف بالعقل، أو لأن (ما) مبهمة تقع على كل شيء، فيجوز أن تقع موقع (من)، وذكر أبو حيان أن هذا نسب الى سيبويه^(٧٩)، ولم يذكر من نسبه اليه، ولا صحة هذه النسبة أو عدمها، وقد جاء في الكتاب أن (ما) مثل (من) إلا أنها مبهمة تقع على كل شيء^(٨٠)، وهو يتحدث عن (ما) و(من) الاستفهاميتين.

يظهر مما تقدم أن أبا حيان كان متابعاً لما يُنقل من آراء سيبويه، فيبين ما يقع من وهم في الفهم أو خطأ في نسبة المنقول، وأغلب ما وقع من ذلك كان عند ابن عطية في تفسيره، ويستثنى من تلك المتابعة مواضع قليلة جداً أغفل فيها أبو حيان نسبة الرأي الى سيبويه، أو إثبات صحة نسبته اليه أو عدمها.

دفاعه عن رأي سيبويه وانتصاره له

مثملاً لا حظنا أن أبا حيان يتابع ما يُنقل من رأي سيبويه، ولا يتركه على غاربه، نجده أحيانا يذهب الى أبعد من ذلك إذ لا يكتفي بذكر رأي سيبويه وإنما ينتصر له ويدافع عنه، ويقيم له الحجة على صحته واستقامته، وخير مثال على هذا ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، إذ ذكر الزمخشري أن سيبويه فضل قراءة النصب في (السارق والسارقة) على قراءة العامة لأجل الأمر؛ لأن (زيداً فاضربه) أحسن من (زيداً فاضربه)^(٨١)، وأبو حيان عندما أورد هذا في



تفسيره وصفه بأنه "غير صحيح"، وشرع يدافع عن رأي سيبويه وينتصر له، فبين أن ما ذكره في كتابه أنهما تركيبان، الأول: (زيداً اضربه)، اختار فيه سيبويه النصب، ثم جوزوا الرفع بالابتداء، والثاني: (زيداً فاضربه)، منع فيه أن يرتفع بالابتداء مع كون الجملة الأمرية خبراً له لوجود الفاء. وأجاز نصبه على الاشتغال أو على الإغراء، وذكر أنه يستقيم رفعه على أن يكون جملتين، يكون (زيد) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هذا زيد فاضربه، أما الآية فخرّجها على حذف الخبر، ودلّ كلامه على أن هذا التركيب مكوّن من جملتين، ثم ذكر قراءة النصب ولم يرححها على قراءة العامة، إنّما قال: "وهي في العربية على ما ذكرت لك من القوة، أي: نصبها على الاشتغال والإغراء، وهو قوي لا ضعيف" (٨٢)، والملاحظ أن أبا حيان لم يكتفِ بإيراد رأي سيبويه على لسان الزمخشري، ولم يكتفِ بوصفه أنه غير صحيح، بل راح يوضح ويشرح ويتابع ذلك في الكتاب مدافعاً عنه ومنتصراً له.

ويتضح ذلك جلياً أيضاً في هذه المسألة نفسها برده على الرازي بعد أن طعن برأي سيبويه وتجاسر عليه، فقد ذكر فساد مذهب سيبويه من عدّة وجوه، لكنّ أبا حيان كان مدافعاً حسناً له في كل وجه منها، وأحد تلك الوجوه التي ادّعاها الرازي أنه يرى أن سيبويه قد طعن في القراءة المنقولة بالمتواتر عن الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) وعن أعلام الأمة، وأنّ ذلك باطل قطعاً (٨٣)، وردّ هذا أبو حيان، قال: «هذا تقوّل على سيبويه، وقلة فهم عنه، ولم يطعن سيبويه على قراءة الرفع، بل وجهها التوجيه المذكور» (٨٤)، ثم وضّح وبين مذهب سيبويه مفصّلاً إياه، لينتهي إلى القول: «فمعنى كلام سيبويه يقوّي الرفع على ما ذكر، فكيف يكون طاعنا في الرفع وقد قال سيبويه: وقد يحسن ويستقيم (عبد الله فاضربه) إذا كان مبنيّاً على مبتدأ مضمّر أو مظهر؟» (٨٥). ثم يفترض الرازي سؤالاً من سيبويه وهو إن قال -يعني سيبويه-: لا أقول إن القراءة بالرفع غير جائزة، ولكني أقول: القراءة بالنصب أولى، فيجيب الرازي عنه: بأنّ هذا أيضاً رديء؛ لأنّ ترجيح القراءة التي لم يقرأ بها إلا عيسى بن عمر على قراءة الرسول وجميع الأمة في عهد الصحابة والتابعين أمر منكر وكلام مردود (٨٦). وردّ أبو حيان هذا الافتراض وهذا الجواب بأنّ السؤال لم يقفه سيبويه ولا هو ممن يقوله، إذ كيف يكون ذلك وهو قد رجح قراءة الرفع على توضيحه المذكور سابقاً؟ وأجاب عن اجابته عن السؤال المفترض بأنّه «تشنيع وإيهام أنّ عيسى بن عمر قرأها من قبل نفسه، وليس كذلك، بل قراءته مستندة إلى الصحابة وإلى الرسول، فقراءته قراءة الرسول أيضاً، وقوله: "وجميع الأمة"، لا يصح هذا الإطلاق؛ لأن عيسى بن عمر وإبراهيم بن أبي عبلة ومن وافقهما، وأشياخهم الذين أخذوا عنهم هذه القراءة هم من الأمة، وقال سيبويه: "وقد قرأ أناس (والسارق والسارقة)، والرّانية والرّاني» [النور: ٢]»، فأخبر أنّها قراءة ناس، وقوله: وجميع الأمة لا يصح هذا العموم» (٨٧).

استمر أبو حيان بعد ذلك في دفاعه عن سيبويه راداً رداً مطولاً على وجوه الفساد التي رآها الرازي في رأي سيبويه وهي خمسة، وكان في دفاعه شارحاً لكلام سيبويه وموضّحاً له ومحلّلاً ومستنتجاً، وكان أيضاً متّهماً للرازي بتحريف كلام سيبويه مرة ومتعجباً من كلامه مرة أخرى، حتى انتهى به ذلك إلى أن يهجم على الرازي فيطعن في علمه وتمكّنه من النحو، فوصفه بأنّه متجاسر على العلوم حتى أنّه صنّف في النحو كتاباً سمّاه (المحرّر)، الذي اطلع عليه ورأى ما كان يذمّه شيخه أبو جعفر بن الزبير من هذا الكتاب، واستنزل عقل الرازي في كونه صنّف في علم وليس من أهله (٨٨).

من هذا يبدو المدى الذي سلكه أبو حيان في الدفاع عن سيبويه، وانتصاره له، وهو أمر يبيّن مدى عشقه لسيبويه وإيمانه به وقناعته.

ومن الغريب أنّنا نجد أبا حيان -على الرغم من قوة دفاعه عن سيبويه- يلزم الصمت عندما يبدي مفسّراً اعتراضه على رأي لسيبويه، فيورد الاعتراض ويتركه من دون تعقيب أو تعليق، ففي قوله تعالى: (ألم يعلموا أنّه من يُحدّد الله ورسولُهُ فإنّ لَهُ نارَ جهنّمَ خالداً فيها ذلك الخزي العظيم) [التوبة: ٦٣]، أورد



أبو حيان أنه نُقل عن سيبويه أن (أن) يدل من (أته)، وأن ابن عطية قال: « وهذا معترض بأن الشيء لا يبدل منه حتى يستوفى، والأولى في هذا الموضع لم يأت خبرها بعد، إذ لم يتم جواب الشرط، وتلك الجملة هي الخبر، وأيضا فإن الفاء تمنع البديل، وأيضا فهي في معنى آخر غير الأول فيقلق البديل، وإذا تُلطف للبديل فهو بدل الاشتمال»^(٨٩)، لكنه سكت ولم يرد هذا الاعتراض أو يسوغ رأي سيبويه، بل لم يؤكد صحة المنقول عنه من عدمها، مع أن سيبويه قد عقد بابا خاصا أسماه (هذا بابٌ تكون فيه (أن) بدلا من شيء ليس بالآخر) وقال: «ومما جاء مبدلاً من هذا الباب: ﴿أيعدكم أنكم إذا منتم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون﴾ [المؤمنون: ٣٥]، فكأنه على: أيعدكم أنكم مخرجون إذا منتم، وذلك أريد بها، ولكنه إنما قدمت (أن) الأولى ليعلم بعد أي شيء الإخراج»^(٩٠)، وهذه الآية تشبه تركيباً الآية السابقة محل الشاهد إلى حد ما. أما اعتراض ابن عطية فهو عين ما اعترض به السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) على قول سيبويه المذكور، قال: «وفي هذا الكلام عندي خلل لأنه لا يجوز البديل من الاسم حتى يتم الاسم»^(٩١)، وفي كتاب آخر له قال: «ولا يجوز أن تكون (أن) في هذه الآية بدلا [يعني آية سورة التوبة]، لأن الفاء فيها، ولا تكون (أن) التي بعد الفاء بدلا من (أن) التي قبلها، لأنها لو كانت بدلا ما دخلت الفاء عليها»^(٩٢)، وربما سكوت أبي حيان في هذا الموضع كان لقناعته بصحة ما اعترض به على سيبويه إلا أنه يأبى التصريح بذلك.

ومثل ذلك ما نقله منسوباً إلى سيبويه، إذ قال: «وبعض النحويين زعم أن (على) لا تكون حرفاً البتة، وأنها اسم في كل موارد، ونسب إلى سيبويه»^(٩٣)، ولم يبين صحة نسبة هذا الرأي لسيبويه من عدمها، وسكت عن ذلك على الرغم من أنه لم يؤيد هذا الرأي، إذ قال متمماً كلامه: «ولا يمكن أن يدعى أن تكون اسماً لإجماع النحاة على حرفيتها»^(٩٤)، ثم إنّه في بداية تفسيره ذكر أن «(على) حرف جر عند الأكثرين إلا إذا جرّت ب(من)...، ومذهب سيبويه أنّها إذا جرّت اسم ظرف، ولذلك لم يعدّها في حروف الجر»^(٩٥)، فهو إذن مدرك أن اسميتها مقيدة بموضع معين عند سيبويه، لكنّه التزم السكوت وترك الدفاع عمّا نسب إلى سيبويه من رأي أوحى به ظاهر كلامه ولم يقله.

ومن ثم نخرج بأن أبا حيان مدافع شرس عن سيبويه ومنتصر له، لا يرتضي أن يطعن برأيه ولا يقبل أن يضاد في مذهبه، وفي الوقت نفسه نجده يلتزم السكوت أحيانا امام الرأي المخالف.

استشهاده واستناسه برأي سيبويه واختياره له

ليس غريباً - بعد أن عرضنا ما سبق - أن نجد أبا حيان مستشهداً برأي سيبويه ومستأنساً ومختاراً له في مواضع ليست قليلة في تفسيره - قد يدخل في ضمنها بعض ما أوردهنا سابقاً - ومن هنا جاء بكلام سيبويه مستشهداً على عدم فصاحة التركيب في تأويل الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُوا جَزَأُوهُ مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَأُوهُ﴾ [يوسف: ٧٥]، إذ رأى الزمخشري أن قولهم (فهو جزأوه) تقرير للحكم، أي: فأخذ السارق نفسه وهو جزأوه لا غير، وأجاز أن يكون (جزأوه) مبتدأ، والجملة الشرطية كما هي خبره، على إقامة الظاهر فيها مقام المضمرة، وأصله: جزأوه من وجد في رحله فهو هو، فوضع الجزاء موضع هو، مقيماً للمظهر مقام المضمرة^(٩٦)، واعتراض أبو حيان على ما أجاز به بأن وضع الظاهر موضع المضمرة للربط لا يكون فصيحاً إلا في مواضع التّفخيم والتّهويل، وغير فصيح في غيره، نحو: (زيد قام زيد)، وينزّه القرآن الكريم عنه، واستشهد لذلك بقول سيبويه: «لو قلت: (ما زيدٌ منطلقاً زيدٌ) لم يكن حدّاً للكلام، وكان ههنا ضعيفاً، ولم يكن كقولك: (ما زيدٌ منطلقاً هو)؛ لأنك قد استغنييت عن إظهاره، وإنما ينبغي لك أن تُضمّره»^(٩٧).

وكذلك يفرق أبو حيان بين النصب على المدح أو الذم والنصب على الاختصاص، ويستأنس بتبويب سيبويه في كتابه إذ جعلهما في بابين مختلفين، قال: «وبين النصب على المدح والنصب على الاختصاص



فرق، ولذلك جعلهما سيبويه في بابين، وهو أن المنصوب على المدح لفظٌ يتضمن بوضعه المدح، كما أنّ المنصوب على الذم يتضمن بوضعه الذم، والمنصوب على الاختصاص لا يكون إلا لمدح أو ذم، لكنّ لفظه لا يتضمن بوضعه المدح ولا الذم»^(٩٨).

وليس عزيزاً أن نجد أبا حيان يختار مذهب سيبويه ويقول برأيه، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كَتَبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالَ إِذَا فِرْقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ [النساء: ٧٧]، ذكر أنّ في (لمّا) قولين؛ الأول: أنّها حرف وجوب لوجوب وهو مذهب سيبويه، وعلى هذا القول يكون جوابها في الآية الكريمة (إذا) الفجائية، والثاني: أنّها ظرف زمان بمعنى (حين) وهو مذهب أبي علي الفارسي، وعليه يحتاج الظرف (لمّا) إلى عامل فيها وهذا عسير؛ لأنّه لا يمكن أن يعمل ما بعد (إذا) الفجائية فيما قبلها، ولا يمكن أن يعمل في (لمّا) الفعل الذي يليها؛ لأنّ (لمّا) مضافة إلى الجملة بعدها، ومن ثم رأى أنّ يختار مذهب سيبويه، قال: «والذي نختاره مذهب سيبويه في (لمّا)، وأنّها حرف، ونختار أنّ (إذا) الفجائية ظرف مكان...»^(٩٩).

فليس عزيزاً أن نجد أبا حيان مستشهداً ومستأنساً برأي سيبويه ومختاراً لمذهبه، لا سيّما أنّ سيبويه كان عنده هو العالم الأعم والنحوي المقدّم، ولذلك مواضع عديدة في تفسيره^(١٠٠).

مخالفته لرأي سيبويه وتخطته

بعد ما رأينا من عظمة آراء سيبويه وأقواله عند أبي حيان، واعتداده بمذهبه، ومتابعته لما يقع من وهم في فهمه عند غيره، ودفاعه عنه ضدّ من خالفه، يمكننا أن نتساءل: هل خالف أبو حيان سيبويه برأي من آرائه أو غيره في قول من أقواله؟ ولنذهب إلى أبعد من ذلك لننتساءل: هل ردّ على سيبويه في رأي ما؟ لعل الإجابة بالإيجاب عن هذا التساؤل أو ذلك من دون دليل تكون غير مرضية، ومن ثم نعرض فيما يأتي ما تكون فيه الإجابة الكافية.

نلاحظ مخالفة أبي حيان لرأي سيبويه مخالفة صريحة في مسألة اسم الفاعل العامل إذا جازت إضافته فأيهما أحسن؟ جاء ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، قال: «(جاعل) اسم فاعل بمعنى الاستقبال، ويجوز إضافته للمفعول إلا إذا فصل بينهما كهذا، فلا يجوز. وإذا جاز إعماله فهو أحسن من الإضافة، نصّ على ذلك سيبويه، وقال الكسائي: هما سواء. والذي أختاره أنّ الإضافة أحسن، وقد ذكرنا وجه اختيارنا ذلك في بعض ما كتبناه في العربية»^(١٠١)، فإذا كان الإعمال أحسن عند سيبويه فأبو حيان رأى أن الإضافة هي الأحسن، ووجه اختياره هذا على ما ذكره في التذييل والتكميل أنّ الأصل في الأسماء الإضافة إذا تعلق أحدهما بالآخر، وما كان عمل الاسم الا لشبهه بالمضارع، فالحمل على الأصل أولى وهو الإضافة^(١٠٢)، ولا نجد العلة التي اعتلّ بها أبو حيان هنا كافية ليصطفت مع الصواب إذا بينا أنّ اسم الفاعل استحق العمل لشبهه بالفعل ولاستيفائه شروط ذلك، وما كان جواز إضافته هنا الا فرعا عليه، والحمل على أصل هذا الفرع أولى.

ومما خالف فيه أبو حيان سيبويه مخالفة صريحة ما قيل في (هيهات) عند تفسير قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، إذ نقل عدة قراءات فيها، وذكر ان العرب تلاعبت بهذه الكلمة تلاعباً كبيراً بالحذف والإبدال والتنوين وغيره، أنّ فيها ما ينيف على أربعين لغة، وأعقب هذا بقوله: «فالذي اختاره أنّها إذا نُوتت وكسرت أو كسرت ولم تتنوّن لا تكون جمعا لـ(هيهات)، ومذهب سيبويه أنّها جمع لـ(هيهات) وكان حقها عنده أنّ تكون (هَيْهَاتَ)»^(١٠٣)، فكان اختياره مغاير لاختيار سيبويه.

ومما يقع في هذا المجال ما نقله في البحر المحيط من أنّ مذهب سيبويه والخليل في (كأين) أنّها كلمة يكثر بها بمعنى (كم) الخبرية، ويقال الاستفهام بها، والكاف للتشبيه، دخلت على (أي) وزال معنى التشبيه، لكنه بعد ذلك قال: «والذي يظهر أنّه اسم مبني بسيط لا تركيب فيه، يأتي للتكثير مثل (كم)»^(١٠٤)، فعنده أنّ (كأين) كلمة غير مركبة بخلاف ما راه الخليل وسيبويه.

ولعلّ أكثر ما يثير الاستغراب موقف أبي حيان من رأي سيبويه في مسألة (أي) إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، فقد أورد في تفسير قوله تعالى: (ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كَلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمٍ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) [مريم: ٦٩]، أنّ الضم في (أيهم) على مذهب سيبويه حركة بناء، فـ(أيهم) مفعول بـ(ننزعن) وهي اسم موصول، و(أشد) خبر مبتدأ محذوف، وهي حركة إعراب على مذهب الخليل ويونس (ت ١٨٢ هـ) على اختلاف في التخريج عندهما، لكنّ أبا حيان لم يكن معتقدا بمذهب سيبويه في هذا، لذلك حشد الأدلة على ما يخالف مذهبه، فقد ذكر أنّ في (أيهم) قراءة أخرى بالنصب^(١٠٥) مفعولا بـ(ننزعن)، ليستدل بهاتين القراءتين «على أنّ مذهب سيبويه أنّه لا يتحتم فيها البناء إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، وقد نُقل عنه تحتم البناء وينبغي أنّ يكون فيه على مذهبه البناء والإعراب»^(١٠٦)، ويؤكد ذلك بإيراد قول الجرمي (ت ٢٢٥ هـ): "خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدا يقول: (لأضربنّ أيهم قائم) بالضم بل بنصبها"، لينقل بعد هذا قول النحاس الذي يذكر فيه تخطئه لسيبويه صراحة وتخطئه الزجاج له أيضا، إذ قال: "وما علمت أنّ أحدا من النحويين إلا وقد خطأ سيبويه في هذا، وسمعت أبا إسحاق يقول: ما تبين لي أنّ سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما"^(١٠٧)، فأبو حيان بدءا يصحّ لسيبويه مذهبه بقوله: "ينبغي أنّ يكون فيه على مذهبه البناء والإعراب"، ثم يورد من النصوص ما يُخطأ فيه سيبويه، وهذا كان مما لا يرتضيه، ولا يقف أمامه ساكنا، لكنه في هذه المسألة يخالف مذهب سيبويه فاستدلّ بكل ما سبق على عدم صحة ما ذهب إليه.

وأبو حيان إنّ لم يصرح بمخالفته لسيبويه في هذه المسألة في هذا الموضع، فإنّه في موضع آخر من التفسير نجده يصرّح برأيه ويذيله برأي سيبويه باعتباره رأيا آخر مغايرًا له، وذلك في تفسير قوله تعالى: (وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى) [طه: ٧١]، قال: «(أينا أشد) جملة استفهامية من مبتدأ وخبر في موضع نصب لقوله: (ولتعلمن) سدّت مسدّ المفعولين، أو في موضع مفعول واحد إنّ كان (لتعلمن) معدّي تعديّة (عَرَفَ)، ويجوز على الوجه أنّ يكون (أينا) مفعولا (لتعلمن)، وهو مبني على رأي سيبويه...»^(١٠٨)، فذكر التوجيه الإعرابي على اعتبار أنّ الضمّ في (أي) حركة إعراب، وهو ما تبناه إذ لم يُبدِ اعتراضا عليه ولم يناقشه، وختم ذلك برأي سيبويه القائل بأنّ الضمّ حركة بناء. وفعل مثل ما فعل هنا في موضع آخر، عند تفسيره لقوله تعالى: (فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا) [الكهف: ١٩] ^(١٠٩).

وقد يكون من ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: (لَبِئْسَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ) [المائدة: ٨٠]، إذ أورد ما قاله الزمخشري في المصدر المؤول (أنّ سَخِطَ اللَّهُ) من أنّه هو المخصوص بالذم ومحلّه الرفع، وقال عنه أنّه لا يستوي على مذهب سيبويه لأنّ (ما) عند سيبويه اسم تام معرفة بمعنى الشيء، والجملة بعده صفة للمخصوص المحذوف، والتقدير: لبئس الشيء شيء قدّمتم لهم أنفسهم، فيكون على هذا (أنّ سَخِطَ اللَّهُ) في موضع رفع بدل من (ما)^(١١٠)، وأتبع هذا بقوله: «ولا يصحّ هذا سواء كانت موصولة أم تامة؛ لأنّ البديل يحل محل المبدل منه و(أنّ سَخِطَ) لا يجوز أن يكون فاعلا لـ(لبئس) لأنّ فاعل (نعم) و(لبئس) لا يكون (أنّ والفعل)»^(١١١)، ويبدو -على الظاهر- أنّ أبا حيان خطأ سيبويه بوصفه تأويله بأنّه (لا يصح)، وهذا يثبت أنّه قد يذهب الى ما هو أبعد من مخالفة سيبويه إذا ثبت الدليل عنده على ذلك، فيعترض عليه ويخطئه، ومثل هذا غير متوقع إذا بدر من أبي حيان بعد أن رأينا ما كان عليه من استعظام وتمييز لرأي سيبويه ودفاع حادّ عنه وتبجيل لشخصه.



لكن تجدر الإشارة في هذا الموضوع إلى أن السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) تلميذ أبي حيان صرح في الدرّ المصون بأنّ قوله: (ولا يصحّ هذا) جاء بعد أن حكى الوجه الذي ذهب إليه ابن عطية، قال: «قال الشيخ - بعد ما حكى هذا الوجه عن ابن عطية - : "ولا يصحّ هذا سواء كانت (ما) تامة أو موصولة لأنّ البديل يحلّ محلّ المبدل منه...»^(١١٢)، ومذهب ابن عطية هو أنّ (أنّ سخط) بدل من (ما)^(١١٣)، أما مذهب سيبويه فهو بدل من (شيء) المحذوف وهو المخصوص بالذم على ما صرح به الحلبي^(١١٤)، ولم نجده في كتاب سيبويه.

والذي ينبني على قول الحلبي أنّه قد يكون في تفسير البحر المحيط سقط، مع أننا لم نجده في نسخة أخرى للتفسير بتحقيق مختلف^(١١٥)، وإذا صحّ هذا فاعتراض أبي حيان وتخطّته لم تكن لسببويه بل لابن عطية.

الاستدراك على رأي سيبويه أو تجاهله

فضلا عمّا سبق قد نجد أبا حيان يستدرك على سيبويه، ففي قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]، جاء الاسم (لُغُوب) بضمّ اللام وقرئ بفتحها^(١١٦)، وكلاهما - لُغُوبٌ وَلُغُوبٌ - مصدر، فأستدرك أبو حيان على سيبويه ما جاء من المصادر على وزن (فَعُول) بفتح الفاء، قال أبو حيان: «الأول مقيس وهو الضم، وأما الفتح فغير مقيس، ك(القبول) و(الولوع)، وينبغي أن يضاف إلى تلك الخمسة التي ذكرها سيبويه، وزاد الكسائي (الوزوع) فتصير سبعة»^(١١٧)، وورد في كتاب سيبويه أربعة مصادر للأفعال: (توضأ، أولع، وقَد، وقَبِل) وهي: (الوضوء والولوع والوقود والقبول)، أما المصدر الخامس فيبدو أنّه مذكور في نسخة مخطوطة من نسخ الكتاب وهو (طهور)^(١١٨).

إضافة إلى ما سبق قد لا نتوقع من أبي حيان أن يتجاهل ذكر سيبويه بعد ما لاحظنا أهمية ذكره وتمييز رأيه وارتكازه عليه واكتفائه به عند توجيه المسائل، إلا أنّه قد فعل ذلك في أكثر من موضع، ففي مسألة وقوع (أنّ) بعد (لو) في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله إن الله عزيز حكيم﴾ [لقمان: ٢٧]، ذكر أنّ (أنّ) بعد (لو) في موضع رفع على الفاعلية، والتقدير: لو وقع أو ثبت، وهذا على رأي المبرد، أو هو في موضع مبتدأ محذوف الخبر على رأي غيره^(١١٩)، ولم يشر إلى من يعني به (غيره)، ثم كرّر ذلك بعد أن بيّن أنّ الواو هي واو الحال، وأنّ الزمخشري رأى أنّها عاطفة عطف على محل (أنّ) ومعمولها على تقدير: ولو ثبت كون الأشجار أقلاماً وثبت أنّ البحر مدوداً بسبعة أبحر^(١٢٠)، وقال: «وهذا لا يتم إلا على رأي المبرد حيث زعم أنّ (أنّ) في موضع رفع على الفاعلية، وقال بعض النحويين: هو عطف على (أنّ) لأنّها في موضع رفع بالابتداء، وهو لا يتم إلا على رأي من يقول: إنّ (أنّ) بعد (لو) في موضع رفع على الابتداء»^(١٢١)، فلم يصرح بمن يرى رفع المصدر المؤول على الابتداء بعد (لو)، مع أنّه يؤمن بأنّه هو الرأي الراجح، إذ عبر عنه مرة ب(رأي غيره) ومرة ب(رأي من يقول) وهو يدري ويدرك أنّ صاحب هذا الرأي هو سيبويه بدليل تصريحه به في موضع آخر سابق من تفسيره، فعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إنّ الذين كفروا لو أنّ لهم ما في الأرض جميعاً ومثله معه ليفتدوا به من عذاب يوم القيامة ما تُقْبَلُ منهم ولهم عذاب أليم﴾ [المائدة: ٣٦]، إذ أورد رأي الزمخشري في الواو في (ومثله) بأنّها واو المعية وما بعدها منصوب بالفعل (ثبت) المقدر بعد (لو)، وبعد أن بيّن فساد المعنى بأن تكون الواو للمعية، واقتراض صحة وروده فهو سيكون مبني على أنّ [أنّ]^(١٢٢) إذا جاءت بعد (لو) كانت في موضع رفع على الفاعلية، والتقدير: لو ثبت كينونة ما في الأرض مع مثله لهم ليفتدوا به، فيكون الضمير عائداً إلى (ما) فقط^(١٢٣)،



ثم قال: «وهذا الذي ذكره هو تفريع منه على مذهب المبرد، في أنّ (أنّ) بعد (لو) في موضع رفع على الفاعلية، وهو مذهب مرجوح، ومذهب سيبويه أنّ (أنّ) بعد (لو) في موضع رفع على الابتداء، والزمخشري لا يظهر من كلامه في هذا الكتاب وفي تصانيفه أنّه وقف على مذهب سيبويه في هذه المسألة»^(١٢٤).

فأبو حيان يعلم أنّ ما يقابل رأي المبرد هو رأي سيبويه وهذا الأخير هو الراجح عنده لكنه مع ذلك يذكره، وحقيقة لم نجد تعليلاً مناسباً لموقفه هذا.

يمكننا القول هنا أنّ أبا حيان على الرغم مما يراه في سيبويه وفي مذهبه من جلاله وحصافته وعلى الرغم من إيمانه بمذهبه وتبنيّه لأرائه واعتداده بها قد نجده مخالفاً له أحياناً مستدلاً عليه أو من دون استدلال، أو قد نجده مستدركا عليه أو متجاوزاً ذكر اسمه في أحيان نادرة.

الخاتمة

بعد هذه الجولة السريعة في متن البحث، الطويلة في الاستقصاء في تفسير البحر المحيط يمكننا أن نوجز نتائج البحث بما يأتي:

1. أنّ أبا حيان كان معروفاً بما يحمله من تجليل وتعظيم لسيبويه واهتمام وعناية بأرائه، وأثر ذلك كان واضحاً في موقفه منها في تفسيره، إذ بدا مستعظماً لها ومبرراً ومميزاً إياها من غيرها.
2. بدت آراء سيبويه في عدة مواضع مرتكزة أساسياً لرأي أبي حيان، ومكتفياً بها لإطلاق حكمه في مسألة ما.
3. كان رأي سيبويه دليلاً أساسياً لردّ أبي حيان آراء بعض العلماء كأبي علي الفارسي والحوفي والزمخشري وابن عطية.
4. كان أبو حيان متابعاً جيداً لما ينقل من آراء سيبويه وأقواله، فهو يصحح ما يرد منها خطأ ويوضح ما يقع من وهم في فهمها، وإن كان يعزف عن ذلك أحياناً.
5. ليس من القليل أن نجده مستشهداً ومستأنساً بها ومختاراً لها، ثم هو مدافع عن سيبويه ومذهبه وله مواقف حادة ضد المعترضين عليه تتماشى مع موقفه من أبي تيمية.
6. أبو حيان -على الرغم من ذلك- له اتجاه مغاير لما سبق، إذ خالف سيبويه في مواضع عديدة، وساق الأدلة على هذه المخالفة في بعضها، بل قد نجده مستدركا عليه أو متجاهلاً ذكره امام غيره، ولعلّ كلّ هذا مما عبّر عنه بأنه "تبعية للحق وتبعية للدليل".

الهوامش:





- (١) ينظر : طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي: ٢٥٦، المدارس النحوية، شوقي ضيف: ٢٨٩، المدارس النحوية، خديجة الحديثي: ٣٠٩، ٣١١
- (٢) ينظر: تاريخ علماء الاندلس، ابن الفرضي : ٣١/٢ ، المقفى الكبير، المقرئزي : ١٢٤/٧، وهكذا ضبطه علي بن هبة الله بن ماکولا في كتابه الاكمال: ١٠٤/١، الا أنه جاء في طبقات الزبيدي (الأقشيني): ٢٨١ ، وفي اعلام الزركلي (الأقشيني): ١١٧/٧، ويبدو أنه تحريف.
- (٣) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف: ٢٨٩ ، المدارس النحوية، خديجة الحديثي: ٣١١
- (٤) ينظر: طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي: ٣١١-٣١٠ ، المدارس النحوية، خديجة الحديثي: ٣١٢-٣١١
- (٥) ينظر: انباه الرواة ، القفطي: ٢٤٠/١، المدارس النحوية، خديجة الحديثي: ٣١٣
- (٦) ينظر المدارس النحوية، خديجة الحديثي: ٣١٣
- (٧) المصدر نفسه : ٣١٣-٣١٤
- (٨) ينظر الاتجاهات النحوية في الاندلس : ١١٢، ١١٤
- (٩) ينظر البحر المحيط، أبو حيان: ١٠٦/١-١٠٧
- (١٠) ينظر: أعيان العصر، الصفدي: ٣٢٥/٥ ، نفع الطيب، التلمساني: ٥٣٧/٢ ، البدر الطالع، الشوكاني: ٢٨٨/٢
- (١١) ينظر البحر المحيط، أبو حيان : ١٠٦/١
- (١٢) المصدر نفسه: ١٠٠/١-١٠١
- (١٣) ينظر المصدر نفسه: ١٣٧/١
- (١٤) ينظر: الرد الوافر: ابن ناصر الدين القيسي: ٦٣-٦٤، الدرر الكامنة، العسقلاني: ١٧٨/١ ، البدر الطالع، الشوكاني: ٧٠/١، ويروى البيت أيضا : لما أتانا.
- (١٥) أبو حيان النحوي، خديجة الحديثي: ٢٨٥
- (١٦) المحرر الوجيز، ابن عطية: ٩٠/٤
- (١٧) قال سيبويه في باب ما لحفته هاء التانيث عوضا لما ذهب: «وذلك قولك: أقمته إقامته، واستعنته استعانته، وأريته إراءة، وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل. قال الله عز وجل: ﴿لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾ [النور: ٣٧] ، الكتاب ، سيبويه : ٨٣/٤.
- (١٨) البحر المحيط، أبو حيان : ٣٠٦-٣٠٥/٦
- (١٩) المحرر الوجيز، ابن عطية: ٤٣٤/١
- (٢٠) البحر المحيط، أبو حيان : ٤٧٨/٢، وينظر الكتاب ، سيبويه : ٤١/٣
- (٢١) ينظر: المقتضب ، المررد : ١٠/١، الأصول ، ابن السراج : ٥٥/٢ ، سر صناعة الاعراب ، ابن جني : ١٢٧/١
- (٢٢) ينظر البحر المحيط ، أبو حيان : ١٠٨/١
- (٢٣) ينظر أبو حيان النحوي، خديجة الحديثي : ٢١٩
- (٢٤) البحر المحيط ، أبو حيان: ١٧٥/١ ، وينظر: الكشاف ، الزمخشري: ٤٨/١، أثر القرائن في توجيه المعنى (أطروحة دكتوراه)، أحمد خضير عباس: ١٠٩
- (٢٥) ينظر البحر المحيط ، أبو حيان: ٢٤٧/٥
- (٢٦) المصدر نفسه : ٢٨٦/٨
- (٢٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن ، القيسي : ٧٣٩/٢ ، الكتاب الفريد ، الهمذاني : ١٦٣/٦
- (٢٨) هذه العبارة ليست صحيحة ، ويبدو أنها خطأ من الناسخ أو خطأ طباعي، فعبارة كتاب سيبويه: «وتكون (لا) نفيًا لقوله (يفعل) ولم يقع الفعل» : ٢٢٢/٤، فضلا عن العبارة وردت في الصفحة نفسها من البحر المحيط بصيغة الغائب : «وتكون (لا) نفيًا لقوله: يفعل، ولم يفعل» لكنه أوردتها بنصها الموجود في كتاب سيبويه في موضع آخر من تفسيره، ينظر: ٥٢٣/٨
- (٢٩) البحر المحيط ، أبو حيان : ٢٤٩/١ ، وينظر الكتاب ، سيبويه : ٧/٣
- (٣٠) المصدر نفسه : ٣٤٥/٢
- (٣١) ينظر : همع الهوامع ، السيوطي : ٤٠٣/١ ، روح المعاني ، الألوسي : ٢٧٥/٩
- (٣٢) ينظر البحر المحيط ، أبو حيان : ٣٩٣/٦
- (٣٣) المصدر نفسه : ٢٠١/١
- (٣٤) ينظر المصدر نفسه
- (٣٥) المصدر نفسه : ٣٠٩/١
- (٣٦) ينظر الكشاف ، الزمخشري : ٢٣٣/٤
- (٣٧) البحر المحيط ، أبو حيان : ٥٠٤/٧
- (٣٨) ينظر المحرر الوجيز ، ابن عطية : ٢٨٠/٤



- (٣٩) ينظر : شرح التسهيل ، ابن مالك : ٣٣٠-٣٣٣ ، ارتشاف الضرب ، أبو حيان : ١٥٧٧/٣
(٤٠) البحر المحيط ، أبو حيان : ١٠٤/٧
(٤١) المصدر نفسه : ١٨٩/١
(٤٢) ينظر الايضاح العضدي ، الفارسي : ١٣٢
(٤٣) البحر المحيط ، أبو حيان : ٢١٣/٢ ، وينظر الكتاب ، سيبويه : ١٦٨/٣
(٤٤) الكتاب ، سيبويه : ١٦٨/٣
(٤٥) البيت لحسان بن ثابت ولم نجد في ديوانه ، وهو من شواهد سيبويه ، ينظر الكتاب : ٦٥/٣ ، ١١٤/٣
(٤٦) البحر المحيط ، أبو حيان : ٥٠١/٧ ، وينظر الكتاب ، سيبويه : ٦٥/٣ ، ١١٤/٣
(٤٧) ينظر ارتشاف الضرب ، أبو حيان : ١٨٧٢/٤ ، التذييل والتكميل ، أبو حيان : ٤٠٠/١١
(٤٨) ينظر الكشاف ، الزمخشري : ٣/١
(٤٩) البحر المحيط ، أبو حيان : ١٢٧/١ ، وينظر الكتاب ، سيبويه : ٨٠/١
(٥٠) ينظر الكشاف ، الزمخشري : ٦٥٧/٢
(٥١) البحر المحيط ، أبو حيان : ٢٤/٦ ، وينظر الكتاب ، سيبويه : ٥١٥/٣
(٥٢) ينظر المصدر نفسه : ٥١١/٤ ، ٣٩/٦ ، ١٠٦/٧ ، ٣٤٠/٧
(٥٣) ينظر المحرر الوجيز ، ابن عطية : ٢٩١/٢
(٥٤) البحر المحيط ، أبو حيان : ١٣٢/٤
(٥٥) ينظر المصدر نفسه
(٥٦) ينظر المحرر الوجيز ، ابن عطية : ٥١٥/٤
(٥٧) البحر المحيط ، أبو حيان : ١٢٧/١ ، وينظر الكتاب ، سيبويه : ٨٠/١
(٥٨) ينظر المحتسب ، ابن جني : ١٧٧/١
(٥٩) ينظر المحرر الوجيز ، ابن عطية : ٥٤٩/١
(٦٠) البحر المحيط ، أبو حيان : ١٣٨/٣ ، وينظر الكتاب ، سيبويه : ٢٦٠/٤
(٦١) البحر المحيط ، أبو حيان : ١٣٩/٢ ، وينظر المحرر الوجيز ، ابن عطية : ٢٨٥/١
(٦٢) ينظر البحر المحيط ، أبو حيان : ١٣٩/٢
(٦٣) المصدر نفسه
(٦٤) ينظر المصدر نفسه : ١٦٣/٤
(٦٥) ينظر الكشاف ، الزمخشري : ٣٧/٢
(٦٦) ديوان كثير عزة : ٥٢٣
(٦٧) البحر المحيط ، أبو حيان : ١٦٣/٤
(٦٨) ينظر : معاني القرآن ، الكسائي : ١٣٢ ، معاني القرآن ، الفراء : ٣٣٩/١
(٦٩) ينظر : الكتاب ، سيبويه : ١٦١/٣ ، البحر المحيط ، أبو حيان : ١٦٣/٤
(٧٠) ينظر البحر المحيط ، أبو حيان : ٢٤/٢
(٧١) ينظر : الكتاب ، سيبويه : ٦٥/٣ ، البحر المحيط ، أبو حيان : ٢٤/٢
(٧٢) ينظر المحرر الوجيز ، ابن عطية : ٢٤٧/١
(٧٣) ينظر البحر المحيط ، أبو حيان : ٦٢٥/١ ، ١٠٩/٢ ، ٣٨٦/٢ ، ٤٧٨/٢ ، ١٤٢/٣ ، ٣٩٧/٦ ، ٥٣٠-٥٣١
(٧٤) ينظر المصدر نفسه : ٢٧٥/٦
(٧٥) ينظر الكتاب ، سيبويه : ٤٠/٢
(٧٦) المصدر نفسه : ٤١/٢
(٧٧) ينظر المحرر الوجيز ، ابن عطية : ٧٤/٤
(٧٨) ينظر الكشاف ، الزمخشري : ١٠٢/٣ ، مفاتيح الغيب ، الرازي : ١٢٠/٢٢ ، الكتاب الفريد ، الهمداني : ٤٧٤/٤ ، فتوح الغيب ، الطيبي : ٢٨٧/١٠ ، ٣٨٠/١٣
(٧٩) ينظر البحر المحيط ، أبو حيان : ٤٥٥/٢
(٨٠) ينظر الكتاب ، سيبويه : ٢٢٨/٤
(٨١) ينظر الكشاف ، الزمخشري : ٦٣١/١
(٨٢) ينظر : البحر المحيط ، أبو حيان : ٤٩٣/٣ ، الكتاب ، سيبويه : ١٤٢/١-١٤٣
(٨٣) ينظر مفاتيح الغيب ، الرازي : ٣٥٢/١١
(٨٤) البحر المحيط ، أبو حيان : ٤٩٠/٣
(٨٥) المصدر نفسه : ٤٩٠/٣ ، وينظر الكتاب ، سيبويه : ١٣٨/١
(٨٦) ينظر مفاتيح الغيب ، الرازي : ٣٥٢/١١





- (٨٧) البحر المحيط ، أبو حيان : ٤٩١/٣ ، وينظر الكتاب ، سيبويه : ١٤٤/١
(٨٨) ينظر البحر المحيط ، أبو حيان : ٤٩٣/٣
(٨٩) المحرر الوجيز ، ابن عطية : ٥٤/٣ ، وينظر البحر المحيط ، أبو حيان : ٦٦/٥
(٩٠) الكتاب ، سيبويه : ١٣٣-١٣٢/٣
(٩١) شرح كتاب سيبويه ، السيرافي : ٣٥٥/٣
(٩٢) شرح أبيات سيبويه ، السيرافي : ١٢١/٢
(٩٣) البحر المحيط ، أبو حيان : ١٧٤/٦
(٩٤) المصدر نفسه : ١٧٤/٦
(٩٥) المصدر نفسه : ١٤٥/١
(٩٦) ينظر : الكشاف ، الزمخشري : ٤٩١/٢ ، البحر المحيط ، ابن حيان : ٣٢٧/٥
(٩٧) الكتاب ، سيبويه : ٦٢/١ ، وينظر البحر المحيط ، أبو حيان : ٣٢٧/٥
(٩٨) البحر المحيط ، أبو حيان : ٢٤٥/٥ ، وينظر الكتاب ، سيبويه : ٦٢/٢ ، ٧٠ ، ٢٣٣
(٩٩) البحر المحيط ، أبو حيان : ٣٠٩/٣
(١٠٠) ينظر المصدر نفسه : ٣٠/١ ، ٢٥١ ، ٥٣٢ ، ٢٥/٢ ، ١٦١/٣ ، ٤٠٤/٥ ، ٤٣٢/٦ ، ٤٥٤ ،
(١٠١) ينظر المصدر نفسه : ٢٨٧/١
(١٠٢) ينظر التذييل والتكميل ، أبو حيان : ٣٣٩/١٠
(١٠٣) البحر المحيط ، أبو حيان : ٣٧٤/٦ ، وينظر الكتاب ، سيبويه : ٢٩١/٣
(١٠٤) البحر المحيط ، أبو حيان : ٧١/٣
(١٠٥) هي قراءة طلحة ومعاذ الهراء وزائدة عن الأعمش، ينظر المصدر نفسه : ١٩٦/٦
(١٠٦) البحر المحيط ، أبو حيان : ١٩٦/٦ ، وينظر الكتاب ، سيبويه : ٤٠١/٢
(١٠٧) إعراب القرآن ، النحاس : ٢٤/٣
(١٠٨) البحر المحيط ، أبو حيان : ٢٤٣/٦
(١٠٩) ينظر المصدر نفسه : ١٠٧/٦
(١١٠) ينظر المصدر نفسه : ٥٤٩/٣ ، الكشاف ، الزمخشري : ٦٦٧/١
(١١١) البحر المحيط ، أبو حيان : ٥٤٩/٣
(١١٢) الدر المصون ، السمين الحلبي : ٣٨٥/٤
(١١٣) ينظر المحرر الوجيز ، ابن عطية : ٢٢٥/٢
(١١٤) ينظر الدر المصون ، السمين الحلبي : ٣٨٤/٤
(١١٥) ينظر البحر المحيط ، أبو حيان ، بتحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت ، ١٤٢٠
(١١٦) هي قراءة الامام علي (عليه السلام) والسلمي ، ينظر المحتسب ، ابن جني : ٢٠٠/٢
(١١٧) ينظر البحر المحيط ، أبو حيان : ١٢٨/٨
(١١٨) ينظر الكتاب ، سيبويه : ٤٢/٤
(١١٩) ينظر البحر المحيط ، أبو حيان : ١٨٥/٧
(١٢٠) ينظر المصدر نفسه : ١٨٦/٧ ، الكشاف ، الزمخشري : ٥٠١/٣
(١٢١) البحر المحيط ، أبو حيان : ١٨٦/٧
(١٢٢) في الأصل ذكر (الواو) وهو لا يستقيم، وغيرناه في متن البحث ليُستَرسَل فهم النص.
(١٢٣) ينظر البحر المحيط ، أبو حيان : ٤٨٧/٣ ، الكشاف ، الزمخشري : ٦٣٠/١
(١٢٤) البحر المحيط ، أبو حيان : ٤٨٧/٣

المصادر :

- القرآن الكريم

١. أبو حيان النحوي: د. خديجة الحديثي، مكتبة النهضة- بغداد، ط١، ١٣٨٥-١٩٦٦.
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨-١٩٩٨.
٣. الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧.
٤. إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٩-١٩٨٨.
٥. أعيان العصر وأعوان النصر: صلاح الدين الصفدي، تقديم مازن المبارك، دار الفكر المعاصر- بيروت، دار الفكر- دمشق، ١٤١٨-١٩٩٨.





٦. انباه الرواة على أنباه النحاة: جمال القفطي، المكتبة العصرية- بيروت، ط١، ١٤٢٤.
٧. الايضاح العسدي: أبو علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩ - ١٩٦٩.
٨. البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل احمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠١.
٩. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد الشوكاني اليمني، درا المعرفة، بيروت.
١٠. تاريخ علماء الاندلس: عبد الله ابن الفرضي، صححه عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٢، ١٩٨٨.
١١. التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ط١.
١٢. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: شهاب الدين السمين الحلبي، تحقيق د. احمد الخراط، دار القلم- دمشق.
١٣. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط٢، ١٣٩٢-١٩٧٢.
١٤. ديوان كثير عزة: كثير بن عبد الرحمن الخزاعي، جمعه د. إحسان عباس، دار الثقافة- بيروت، ط١، ١٩٧١.
١٥. الرد الوافر: ابن ناصر الدين القيسي، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي- بيروت، ط١، ١٣٩٣.
١٦. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين الألوسي، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤١٥.
١٧. سر صناعة الاعراب: أبو الفتح بن جني، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم-دمشق، ط٢، ١٤١٣-١٩٩٣.
١٨. شرح أبيات سيبويه: أبو سعيد السيرافي، تحقيق د. محمد علي الريح هاشم، دار الفكر- القاهرة، ١٣٩٤-١٩٧٤.
١٩. شرح التسهيل: جمال الدين بن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠.
٢٠. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٨.
٢١. طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر الزبيدي، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف- القاهرة، ط٢.
٢٢. فتوح الغيب: شرف الدين الطيبي، دراسة د.جميل بني عطا، الناشر جائزة دبي الدولية، ط١، ١٤٣٤-٢٠١٣.
٢٣. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب الهمذاني، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان- المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٧-٢٠٠٦.
٢٤. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: جار الله الزمخشري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣، ١٤٠٧.
٢٥. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح بن جني، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠-١٩٩٩.
٢٦. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد بن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٢٢.
٢٧. المدارس النحوية: د. خديجة الحديثي، دار الأمل- الأردن، ط١، ١٤٢٢-٣، ٢٠٠١.
٢٨. المدارس النحوية: شوقي ضيف، دار المعارف- القاهرة، ط٧.
٢٩. مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط٢، ١٤٠٥.
٣٠. معاني القرآن: أبو زكريا الفراء، تحقيق حمد يوسف النجاتي وآخران، دار المصرية - مصر، ط١.
٣١. معاني القرآن: علي بن حمزة الكسائي، اعداد د. عيسى شحاته عيسى، دار قباء- مصر، ١٩٩٨.
٣٢. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير): فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط٢، ١٤٢٠ هـ.
٣٣. المقتضب: أبو العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب- بيروت.
٣٤. المقفى الكبير: تقي الدين المقرئ، تحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط٢، ٢٠٠٦م.
٣٥. نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب: أحمد بن المقرئ التلمساني، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٧.
٣٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

الرسائل والأطاريح:

١. أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط (أطروحة دكتوراه): أحمد خضير عباس، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠١٠.
٢. الاتجاهات النحوية في الأندلس واثرها في تطوير النحو(أطروحة دكتوراه): امين علي علي السيد، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم.

References





- The Holy Quran

1. Abu Hayyan Al-Nahwi: Dr. Khadija Al-Hadithi, Al-Nahda Library - Baghdad, 1st edition, 1385-1966.
2. Drinking the blows from the tongue of the Arabs: Abu Hayyan Al-Andalusi, edited by Rajab Othman Muhammad, Al-Khanji Library in Cairo, 1st edition, 1418 - 1998.
3. The Origins of Grammar: Abu Bakr bin Al-Sarraj, edited by Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Risala Foundation, Beirut, 2nd edition, 1987.
4. Explanation of the Quran: Abu Ja'far Al-Nahas, edited by Dr. Zuhair Ghazi Zahid, World of Books, Beirut, 3rd edition, 1409-1988.
5. The celebrities of the era and the supporters of victory: Salah al-Din al-Safadi, presented by Mazen al-Mubarak, Dar al-Fikr al-Mu'asir - Beirut, Dar al-Fikr - Damascus, 1418-1998.
6. Warning the narrators about the warnings of grammarians: Jamal Al-Qifti, Modern Library - Beirut, 1st edition, 1424.
7. Al-Iddah Al-Uddadi: Abu Ali Al-Farsi, edited by Dr. Hassan Shadhli Farhud, 1st edition, 1389 - 1969.
8. The Oceanic Sea: Abu Hayyan Al-Andalusi, edited by Sheikh Adel Ahmed Abdel Mawjoud and others, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Beirut-Lebanon, 1st edition, 2001.
9. The Rising Moon with the virtues after the seventh century: Muhammad Al-Shawkani Al-Yamani, Daraa Knowledge, Beirut.
10. History of Andalusian Scholars: Abdullah Ibn Al-Fardi corrected by Izzat Al-Attar Al-Husseini Library of Khanji-Cairo Second Edition 1988
11. The footnote and completion in explaining the book of facilitation: Abu Hayyan Al-Andalusi edited by Dr. Hassan Hindawi Dar Al-Qalam Damascus First Edition
12. The protected pearl in the sciences of the hidden book: Shihab al-Din al-Samin al-Halabi edited by Dr. Ahmed al-Kharat Dar al-Qalam Damascus
13. Hidden pearls in the celebrities of the eighth century: Ibn Hajar al-Asqalani edited by Muhammad Abdul Moeed Than Majlis Da'irat al-Ma'arif al-Othmaniya India Second Edition 1392-1972
14. Diwan Kather Azza: Kather bin Abdul Rahman al-Khazai collected by Dr. Ihsan Abbas Dar al-Thaqafa Beirut First Edition 1971
15. The Sufficient Response: Ibn Nasser al-Din al-Qaisi edited by Zuhair al-Shawaish Islamic Office Beirut First Edition 1393
16. The Spirit of Meanings in Interpreting the Great Qur'an and the Seven Mathanis: Shihab al-Din al-Alusi edited by Ali Abdul Bari Atiya Dar al-Kutub al-Ilmiyah Beirut First Edition 1415
17. The Secret of Making Explanation: Abu Al-Fath Ibn Jinni edited by Dr. Hassan Hindawi Dar Al-Qalam Damascus Second Edition 1413-1993
18. Explanation of Sibawayh's Verses: Abu Said Al-Sirafi edited by Dr. Muhammad Ali Rih Hashem Dar Al-Fikr Cairo 1394-1974
19. Explanation of Facilitation: Jamaluddin bin Malik edited by Dr. Abdul Rahman Sayed Hijra for Printing and Publishing First Edition 1990
20. Explanation of Sibawayh's Book: Abu Said Al-Sirafi edited by Ahmed Hassan Mahdali and Ali Sayed Ali Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon First Edition 2008
21. Classes of Grammarians and Linguists: Abu Bakr Al-Zubaidi edited by Abi El Fadl Ibrahim Dar El Maaref Cairo Second Edition
22. Futooh El-Ghaib: Sharaf El-Din El-Taibi study by Dr. Jamil Bani Ata publisher Dubai International Prize First Edition 1434-2013





23. The Unique Book in Explaining the Glorious Qur'an: El-Muntajib El-Hamadhani edited by Muhammad Nazam El-Din El-Fateh Dar El-Zaman Al-Madinah Al-Munawwarah First Edition 1427-2006
24. The Revealer of the Truths of the Mysteries of Revelation: Jar Allah Al-Zamakhshari Dar Al-Kutub Al-Arabi Beirut Third Edition 1407
25. The Accountant in Clarifying the Faces of the Strange Readings and Clarifying Them: Abu Al-Fath Ibn Jinni Ministry of Endowments - The Supreme Council for Islamic Affairs 1420-1999
26. The Concise Editor in Interpreting the Noble Book: Abu Muhammad bin Atiya Al-Andalusi edited by Abdul Salam Abdul Shafi Muhammad Daraa Al-Kutub Al-Ilmiyah Beirut First Edition 1422
27. Grammatical Schools: Dr. Khadija Al-Hadithi Dar Al-Amal Jordan Third Edition 1422-2001
28. Grammatical Schools: Shawqi Daif Dar El Maaref Cairo Seventh Edition
29. The Problem of Explaining the Qur'an: Maki bin Abi Talib Al-Qaisi edited by Dr. Hatem Al-Damin Al-Risala Foundation Beirut Second Edition 1405
30. Meanings of the Qur'an: Abu Zakaria Al-Farra edited by Hamd Youssef Al-Najati and others Egyptian House Egypt First Edition
31. Meanings of the Qur'an: Ali bin Hamza Al-Kisai prepared by Dr. Issa Shihata Issa Dar Quba Egypt 1998
32. Keys to the Unseen (The Great Interpretation): Fakhr al-Din al-Razi Dar Ihya al-Turath al-Arabi Beirut Second Edition 1420 AH
33. The Concise: Abu al-Abbas al-Mubarrad edited by Muhammad Abdel-Khaleq Azima World of Books Beirut
34. The Great Muqaffa: Taqi al-Din al-Maqrizi edited by Muhammad al-Ya'lawi Dar al-Gharb al-Islami Beirut - Lebanon Second Edition 2006 AD
35. The scent of goodness from the branch of Andalusia, the moist: Ahmad bin al-Muqri al-Tlemceni edited by Ihsan Abbas Dar Sader Beirut - Lebanon First Edition 1997
36. Hemat al-Hawamim in explaining the collection of gatherings: Jalaluddin al-Suyuti edited by Abdul Hamid Hindawi Tawfiqiyah Library Egypt

Theses and dissertations:

1. The impact of clues in directing meaning in interpreting the oceanic sea (PhD thesis): Ahmed Khudair Abbas, University of Kufa, College of Arts, 2010.
2. Grammatical trends in Andalusia and their impact on developing grammar (PhD thesis): Amin Ali Ali El-Sayed, Cairo University, Faculty of Dar El-Ulum.

